

جمهورية العراق
البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث

**التقرير الإقتصادي السنوي
للبنك المركزي العراقي 2017**

**Central Bank of Iraq
Annual Report 2017**

Statistic & Research Department

www.cbi.iq

أسماء أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي العراقي
كما في عام 2018

رئيس مجلس الإدارة
السيد علي محسن إسماعيل
المحافظ / وكالة

الأعضاء

الدكتور منذر عبد القادر الشихلي
نائب المحافظ / وكالة

السيد وليد عيدي عبد النبي
المستشار وكالة

الدكتور احمد ابرهي علي
خبير اقتصادي

الدكتور مظهر محمد صالح
مستشار السيد رئيس الوزراء

الدكتور موفق عبد الحسين الشهيبي
محاسب قانوني ومراقب حسابات

الدكتور ماجد محمد حسن الصوري
خبير اقتصادي

الدكتور نوار دهام مطر الزبيدي
مستشار قانوني

موجز المؤشرات الاقتصادية للعراق لعام 2017
Summary of Iraqi Economic Indicators for 2017

Statement	2017	2016	البيان
Currency (Iraqi Dinar)			العملة (الدينار العراقي)
Gross Domestic Product in Current Prices (GDP) (trillion ID)	226.0	203.9	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (ترليون دينار)
Gross Domestic Product in Constant Prices (GDP) (trillion ID)	201.5	199.5	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (ترليون دينار)
GDP Per Capita in Constant Prices (Million ID)	5.5	5.5	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (مليون دينار)
GDP Per Capita in Current Prices (Million ID)	6	5.6	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دينار)
Electricity Output Rate (mica watts)	11323.0	10718.7	معدل انتاج الطاقة الكهربائية (ميكا واط)
Core Inflation Rate	% 0.5	%1.5	معدل التضخم الاساس
Average for Consumer Price Index (CPI):(point)	104.3	104.1	معدل الرقم القياسي لاسعار المستهلك العام (نقطة)
Average for Consumer Price Index after exclusion (point)	105.1	104.5	معدل الرقم القياسي لاسعار المستهلك بعد الاستبعاد (نقطة)
Daily Average Oil Export (million barrels)	3.3	3.3	المعدل اليومي لتصدير النفط (مليون برميل)
Average price per Barrel of Oil (\$ / barrel)	49.3	36	متوسط سعر برميل النفط (دولار / برميل)
Money Supply (M1) (trillion ID)	71.2	70.7	عرض النقد بالمفهوم الضيق (ترليون دينار)
Money Supply (M2) (trillion ID)	89.4	88.1	عرض النقد بالمفهوم الواسع (ترليون دينار)
Net Foreign Assets With the Banking System (billion ID)	68334	64203	صافي الموجودات الاجنبية لدى الجهاز المصرفي (مليار دينار)
Average of (CBI)Interest Rates	%4	%4	متوسط سعر فائدة البنك المركزي
Iraqi Dinar Exchange Rate against the US dollar in Market Price(ID)	1258	1275	معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار في السوق الموازي (دينار)
Total Deposits of Commercial Banks (trillion ID)	67.0	62.4	إجمالي ودائع المصارف التجارية (ترليون دينار)
Total Cash Credit by Commercial Banks (trillion ID)	38.0	37.2	إجمالي إئتمان المصارف التجارية (ترليون دينار)
Total Capital of Operating Banks (trillion ID)	14.5	11.7	مجموع رؤوس اموال المصارف العاملة (ترليون دينار)
Number of Operating Banks (Bank)	69	65	عدد المصارف العاملة (مصرف)
Actual/ General Revenue (trillion ID)	77.3	54.4	الإيرادات العامة/ الفعلية (ترليون دينار)
Actual /Public Expenses (trillion ID)	75.5	67.1	النفقات العامة/الفعلية (ترليون دينار)
Iraq's quota in the IMF (million SDR)	1663.8	1663.8	حصة العراق في IMF (مليون وحدة حقوق سحب خاصة)

المحتويات
Contents

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الأول: التطورات الاقتصادية العالمية والعربية	8-1
أولاً/ التطورات العالمية	5-1
ثانياً / التطورات العربية	8-6
الفصل الثاني: تطورات القطاعات الاقتصادية المحلية	16-9
أولاً/ الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017	11-10
ثانياً/ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية حسب مجموعات الأنشطة السلعية، التوزيعية والخدمية	14-12
ثالثاً/ الأنشطة الرئيسية المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي	16-15
الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية	42-17
أولاً/ التطورات النقدية	22-18
الموازنة الموحدة للبنك المركزي العراقي	24-23
ثانياً/ تطورات أدوات السياسة النقدية غير المباشرة	29-25
1- نافذة بيع وشراء العملات الأجنبية	27-25
2- التسهيلات القائمة	28-27
3- الاحتياطي الإلزامي	29-28
4- حوالات البنك المركزي العراقي	29-29
دور البنك المركزي في تحفيز عملية التنمية	31-30
ثالثاً: التطورات المصرفية	42-32
1- هيكل الجهاز المصرفي	34-34
2- الوضع المالي للجهاز المصرفي	35-34
3- الموازنة الموحدة للمصارف التجارية العاملة في العراق	38-36
4- الودائع المصرفية	40-39
5- الائتمان المصرفي	42-40
الفصل الرابع: قطاع المالية العامة	48-43
- المالية العامة	44-44
1- الإيرادات العامة	46-45
2- النفقات العامة	48-46
الفصل الخامس: تطورات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات العراقي	57-49
أولاً/ التجارة الخارجية	54-50
ثانياً/ ميزان المدفوعات	57-54
الفصل السادس: نظام المدفوعات العراقي	61-58
الملاحق	78-62

المقدمة

يسر دائرة الاحصاء والابحاث في البنك المركزي العراقي اصدار التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2017 ضمن سلسلة التقارير الاقتصادية التي تحرص هذه الدائرة على إعدادها ونشرها سنوياً ، ليتضمن التقرير احدث البيانات والاحصاءات المتاحة والمتعلقة بجوانب الاداء الاقتصادي العراقي لهذا العام ، ويعرض التقرير تلك التطورات ضمن ستة فصول ، يتناول كل منها موضوعاً رئيسياً بالقدر المناسب من التفصيل، وكما يأتي :-

- 1- التطورات الاقتصادية العالمية والعربية
 - 2- تطورات القطاعات الاقتصادية المحلية
 - 3- التطورات النقدية والمصرفية
 - 4- تطورات قطاع المالية العامة
 - 5- تطورات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات
 - 6- تطورات نظام المدفوعات العراقي
- يعكس الفصل الاول التطورات العالمية والعربية التي توضح اهم التغيرات في المؤشرات الاقتصادية لعام 2017 والمتوقعة لعامي 2018 و 2019 (التضخم ، النمو الاقتصادي ، سعر الفائدة ، التجارة الخارجية) ، فيما يتناول الفصل الثاني تطورات القطاعات الاقتصادية المحلية إذ يشير الى الاتجاهات الرئيسية لأداء الاقتصاد العراقي بشأن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية والثابتة لعام 2017 مقارنة بعام 2016.
- ويستعرض التقرير في الفصل الثالث التطورات النقدية والمصرفية الرئيسية ونشاط البنك المركزي العراقي في مجالي السياسة النقدية والرقابة المصرفية ، وذلك من خلال عرض لأهم التطورات التي شهدتها المؤشرات النقدية الرئيسية (عرض النقود والعوامل التي يمكن أن تؤثر فيه) يضاف الى ذلك ادواته المتمثلة بـ(الاحتياطي الازامي،عمليات السوق المفتوحة، سعر الخصم، نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية والتي تتدرج ضمن عمليات السوق المفتوحة إذ حققت هدفين رئيسيين هما إستقرار سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار اضافة الى بناء احتياطيات اجنبية لضمان حالة الإستقرار.
- ويتابع التقرير الاقتصادي في الفصل الرابع تطور اوضاع المالية العامة في ضوء ماتشير اليه بيانات الموازنة العامة للدولة لعام 2017 ومقارنتها بعام 2016 ، أما الفصل الخامس من التقرير فيتناول تطورات العلاقات التجارية والمالية للاقتصاد العراقي مع الاقتصادات الاخرى ، وذلك كما تعكسها إحصاءات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات العراقي خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016 ، واخيراً يرصد الفصل السادس من هذا التقرير تطور إداء نظام المدفوعات العراقي لعام 2017 .

Introduction

The Statistics and Research Department at the Central Bank of Iraq is pleased to issue the annual economic report for 2017 within a series of economic reports that this Department is keen to prepare and publish annually, to include the latest available data and statistics on aspects of the Iraqi economic performance for this year. The report presents these developments within six chapters, Each of which is a major theme in the appropriate detail, as follows:

- 1- Global and Arab economic developments
 - 2- Developments of local economic sectors
 - 3- Monetary and banking developments
 - 4- Developments in the public finance sector
 - 5- External sector developments and balance of payments
 - 6- Developments of the Iraqi payment system
- Chapter I reflects the global and Arab developments that illustrate the most important changes in the economic indicators for 2017 and the expected for 2018 and 2019 (inflation, economic growth, interest rate, foreign trade), while the second chapter deals with the developments of domestic economic sectors, pointing to the main trends of the performance of the Iraqi economy on rates of Growth in GDP at current and constant prices for 2017 compared to 2016.
- The report reviews in the third chapter main monetary and banking developments the activities of the Central Bank of Iraq in the areas of monetary policy and banking supervision, Through presenting the most important developments that the main monetary indicators witnessed (money supply and factors that can affect it) open market operations, discount rate, the window for buying and selling foreign currency which fall within the open market operations, this window achieved two main objectives the stability of the Iraqi dinar exchange rate against the dollar in addition to building foreign reserves to ensure the stable state.
- The economic report in chapter 4 follows the development the state of public finances in the light of what the data of the state budget indicates for the year 2017 in comparison with 2016. The fifth chapter deals with the development of trade and financial relations of the Iraqi economy with other economies, as reflected by the statistics of foreign trade and balance of payments during 2017 compared to 2016, finally the sixth chapter monitors the evolution of the performance of the Iraqi payment system for 2017.



الفصل الاول

التطورات الاقتصادية العالمية والعربية

Global and Arab Economic Developments

التطورات الاقتصادية العالمية والعربية

أولاً : التطورات العالمية

شهد الاقتصاد العالمي تحسناً واضحاً في الأداء والنمو خلال عام 2017 وتشير التقديرات إلى نمو الناتج العالمي بمعدل (3.7%) ، ويعد أعلى نمو مسجل للاقتصاد العالمي في أعقاب الازمة المالية العالمية، وقد جاءت معظم مكاسب النمو كنتيجة لارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي في ثلثي دول العالم مدفوعةً بتحسّن أنشطة الاستثمار والتجارة، حزم السياسات التيسيرية، تعزيز مستويات الثقة، الأوضاع المؤاتية للأسواق المالية وانحسار دورة تراجع أسعار السلع الأساسية . وساهم في تعزيز النمو انتعاش الاستثمار في الاقتصادات المتقدمة، واستمرار النمو القوي في اسيا الناشئة، إضافة إلى خروج بعض دول العالم من حالة الركود التي شهدتها عام 2016. ومن المتوقع ان يستمر النمو العالمي بالارتفاع عامي 2018-2019 ليبلغ (3.9%) لاسيما في ضوء الأثر الايجابي المتوقع للتخفيضات الضريبية التي أقرتها الولايات المتحدة الامريكية على أنشطة التجارة والاستثمار في البلدان المتقدمة.

وتبدو المخاطر المحيطة بتنبؤات النمو العالمي متوازنة إلى حد كبير على المدى القصير، لكن كفة التطورات السلبية لا تزال هي الأرجح على المدى المتوسط. فمن الناحية الإيجابية، قد يحدث تعافٍ دوري أقوى من المتوقع على المدى القريب وتحقيق أوضاع مالية أكثر يسراً. ومن الناحية السلبية، تشير تقييمات الأصول وفروق علاوات العائد على الاستثمارات طويلة الأجل إلى إمكانية حدوث تصحيح في الأسواق المالية، مما يمكن أن يضعف النمو ويؤثر على الثقة. وقد يكون أحد العوامل المسببة هو ارتفاع التضخم الأساس وأسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة بمعدلات أسرع من المتوقع مع تسارع معدل الطلب. وهناك مخاطر أخرى قد تتسبب في تطورات سلبية، وهي السياسات الانغلاقية، والتوترات الجغرافية-السياسية، وعدم اليقين السياسي في بعض البلدان.

أدى تحسن آفاق النمو العالمي، والظواهر الجوية التي شهدتها الولايات المتحدة، وتمديد العمل باتفاقية (أوبك) لتخفيض إنتاج النفط، والتوترات الجغرافية-السياسية في منطقة الشرق الأوسط، إلى دعم أسعار النفط الخام التي ارتفعت بنحو (20%) بين شهر آب 2017 ومنتصف كانون الاول 2017 لتتجاوز 60 دولارا للبرميل.

ولاتزال معدلات التضخم، على الرغم من تحسنها، أدنى من المستوى المستهدف مع ضعف نمو الأجور خصوصاً في الاقتصادات المتقدمة ومنطقة اليورو واليابان تحديداً. فبعد أن سجلت نسبة التضخم العالمية (2.8%) عام 2016، ارتفعت إلى (3.1%) عام 2017، ومن المتوقع أن تبلغ (3.3%) عام 2018.

وسجلت الإقتصادات المتقدمة متوسط نسبة تضخم خلال العام 2016 بلغت (1%)، ارتفعت الى (1.4%) عام 2017. وسجلت منطقة اليورو نسبة تضخم منخفضة جداً بلغت (0.2%) عام 2016، (1.7%) عام 2017. كما أدى الضعف في الإستهلاك المحلي، الذي يشكل (60%) من حجم الناتج المحلي الإجمالي في اليابان، إلى بقاء معدل التضخم منخفضاً عند (0.4%) عام 2017، بعيداً عن مستوى الـ (2%) المستهدف من قبل البنك المركزي. وبالنسبة للإقتصادات الناشئة والنامية فقد سجلت متوسط نسبة تضخم (4.3%) عام 2016، و(4.2%) عام 2017.

أما بخصوص أسعار الفائدة فقد ارتفعت توقعات السوق لمسار أسعار الفائدة الأساسية لدى الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في شهر آب 2017، انعكاساً للارتفاع الكبير الذي سجلته أسعار الفائدة في شهر ايلول وعلى النحو المتوقع، وستستمر بالارتفاع التدريجي على مدار العامين 2018 و2019. ورفع بنك إنكلترا سعر الفائدة الأساس للمرة الأولى منذ 2008 نظراً لتقلص حجم التراخي في الاقتصاد وتجاوز التضخم للمستوى المستهدف مدفوعاً بانخفاض سعر الجنيه الاسترليني في الفترة الماضية، كما أعلن البنك المركزي الأوروبي أنه سيبدأ الإلغاء التدريجي لعمليات شراء الأصول الصافية. غير أن البنك المركزي الأوروبي ينوي الحفاظ على أسعار الفائدة الأساسية عند مستوياتها الحالية التي تعد الأدنى تاريخياً إلى ما بعد نهاية التيسير الكمي، كما ينوي زيادة برنامج شراء الأصول من حيث الكم والمدة إذا انخفض التضخم عن المستوى المستهدف.

وفيما يخص أسعار الصرف والتدفقات الرأسمالية ارتفع سعر الصرف الحقيقي للدولار الأمريكي بحوالي (18%) بين عامي 2012 و 2016، فيما انخفض بنسبة (0.6%) عام 2017 لعدة أسباب، منها الآثار التي تبعت قانون الضرائب لإدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب، فضلاً عن السياسة الخارجية المتقلبة للإدارة الأميركية التي فتحت فرصاً استثمارية أفضل للذهب خارج الولايات المتحدة، أما اليورو فقد سجل ارتفاعات كبيرة مقابل الدولار، حيث بلغ مستويات قياسية في الشهور الأخيرة من هذا العام، وتراجع سعر صرف الين الياباني بنسبة (5%) على خلفية اتساع فروق أسعار الفائدة، بينما ارتفع سعر الجنيه الاسترليني بنحو (4%) مع قيام بنك إنكلترا برفع أسعار الفائدة في تشرين الثاني في ظل زيادة توقعات التوصل إلى اتفاق بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وبالنسبة لعملات الأسواق الناشئة ارتفع سعر اليوان الصيني بنحو (2%)، وارتفع سعر الرينغيت الماليزي بنحو (7%) على خلفية تحسن آفاق النمو وارتفاع أسعار السلع الأولية، كما ارتفع الراند الجنوب إفريقي بنحو (6%) بناء على

التصورات السائدة بانخفاض عدم اليقين السياسي. وفي المقابل، انخفض سعر البيزو المكسيكي بنسبة (7%) نظرا لتجدد عدم اليقين المرتبط بالمفاوضات الجارية حول اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (نافتا)، كما انخفض سعر الليرة التركية بنسبة (4.5%) نظرا لارتفاع قراءات التضخم. وظلت التدفقات الرأسمالية إلى الاقتصادات الناشئة قوية حتى نهاية الربع الثالث من 2017، مع استمرار قوة تدفقات استثمارات الحافظة الداخلة من غير المقيمين.

وفيما يتعلق بحجم التجارة العالمية فقد ارتفع لعام 2017 مسجلاً أعلى مستوى له منذ الازمة المالية العالمية إذ بلغ (3.5%) يدعمها ارتفاع الاستثمارات ونمو الطلب على الواردات في دول شرق اسيا مع تحسن الطلب الداخلي نتيجة للسياسات التيسيرية، ويتوقع أن تواجه التجارة الدولية تحديات عامي 2018-2019 في ظل إعادة التفاوض بشأن عدد من الاتفاقيات التجارية ما بين المملكة المتحدة وإيرلندا من جهة، والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى. كما يمكن ان تؤدي الإجراءات الحمائية والحواجز غير التعريفية إلى عرقلة أنشطة الاستثمار والتجارة عامي 2018-2019.

الاقتصادات المتقدمة

سجل النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة نمواً بنسبة (2.3%) خلال عام 2017 مقابل (1.7%) عام 2016، نتيجة نمو الاستثمارات مع سياسة نقدية متكيفة وتوقعات جيدة تساعد على تحرير الطلب المكبوت على السلع الرأسمالية. ومن المتوقع ارتفاع معدل النمو إلى (2.5%) عام 2018 وفق توقعات البنك الدولي. بالمقابل ارتفع معدل التضخم عام 2017 إلى (1.7%) مقابل (0.8%) عام 2016 مع توقع استمراره بالارتفاع خلال عامي 2018-2019 ليصل إلى (2.0%، 1.9%) على التوالي.

وعلى مستوى دول المجموعة، من المتوقع استمرار تحسن الأداء الاقتصادي في الولايات المتحدة، إذ سجل الاقتصاد الأمريكي نسبة نمو بلغت (2.3%) عام 2017 مقابل (1.5%) لعام 2016، فيما يتوقع مواصلة الارتفاع للعام المقبل ليبلغ (2.9%)، ويعود سبب ارتفاع مستويات الناتج إلى تسارع وتيرة الاستثمارات المنفذة والتراكم الرأسمالي لاسيما في قطاع النفط الصخري المدفوع بالتحسن النسبي لأسعار النفط. ومن أهم العوامل المؤثرة على اتجاهات النمو الاقتصادي هو عدم اليقين بشأن مسارات السياسات الاقتصادية، إذ من المتوقع أن توفر التخفيضات الضريبية المرتقبة وزيادة مستويات الانفاق على البنية الأساسية دعماً قوياً للنمو خلال العام المقبل ومن جهة أخرى، تأثر معدل نمو الاقتصاد الأمريكي بتبني سياسات تجارية حمائية. كما اتجه مجلس الاحتياطي الفيدرالي خلال عام 2017 بأجراء ثلاثة جولات لرفع أسعار الفائدة بواقع (25) نقطة أساس لكل منها في إطار العودة لمسارات السياسة النقدية التقليدية في ظل تحسن الأوضاع الاقتصادية، وانخفاض معدلات البطالة، وبدء اتجاه معدلات التضخم نحو الارتفاع، إذ بلغ (2.1%) عام 2017 مقابل (1.3%). ويتوقع ارتفاعه إلى

(2.5%) عام 2018 نتيجة الزيادة في مستويات الانفاق العام، والاثـر الناتج عن التخفيضات الضريبية التي تم إقرارها.

وعلى صعيد منطقة اليورو، سجل النمو الاقتصادي ارتفاعاً خلال عام 2017 ليبلغ (2.3%). إذ شهد النشاط الاقتصادي دعماً نتيجة ارتفاع مستويات الاستثمار والتجارة الدولية وكذلك بفعل السياسات النقدية التيسيرية. ساهمت تلك التطورات في خفض معدل البطالة ليصل إلى (10%) عام 2017 بعد أن كان قد سجل أعلى مستوى له بلغ (13%) عام 2013. ويخفي هذا التحسن في معدلات البطالة تبايناً كبيراً بين دول المنطقة، ففي الوقت الذي فيه لاتزال معدلات البطالة مستقرة عند مستويات مرتفعة تبلغ (19.3%، 23.2%) في كل من اليونان وإسبانيا على التوالي، نجحت دول أوربية أخرى في خفض معدل البطالة بشكل ملموس ليصل إلى (4.2%) في ألمانيا و (5.1%) في هنغاريا.

وفي اليابان بلغ معدل النمو (1.7%) خلال عام 2017، ومن المتوقع تباطؤ هذا المعدل إلى (1.2%) عام 2018، ومازالت التحديات كبيرة لتحريك عجلة النمو المتباطئة للاقتصاد الياباني. وفي المقابل اثر ارتفاع قيمة الين سلباً على مستوى الأداء الاقتصادي ويحول دون ارتفاع معدل التضخم إلى المستويات المستهدفة من قبل البنك المركزي بالرغم من ارتفاعه إلى (0.5%) خلال عام 2017 مقابل (-0.1%) عام 2016، ومن المتوقع ارتفاع معدل التضخم إلى (1.1%) لعام 2018 ولكن يبقى دون المستوى المستهدف من قبل البنك المركزي البالغ (2%)، في ظل التوقعات باستمرار البنك المركزي في تبني سياسات نقدية تيسيرية يـبقي في اطارها على سعر الفائدة عند مستويات صفرية بهدف دعم النمو. يتكامل مع هذه السياسات حزمه من سياسات التحفيز المالي تقدر قيمتها بنحو (28) ترليون ين تتمثل في زيادة مقررـة لمستويات الانفاق العام وارجاء زيادة الضرائب على الاستهلاك التي كانت مقررـة في شهر نيسان 2017 إلى شهر تشرين الأول 2019 بما يمثل ثالث أكبر حزمه تحفيز مالي يتم تبنيها في اليابان على مستوى السنوات الماضية بهدف رفع معدل النمو الاقتصادي إلى (0.4%) سنوياً. وتشكل قضية الدين العام مشكلة أخرى تواجه اليابان، حيث أصبح يمثل ضعف الناتج المحلي الإجمالي .

واجه الاقتصاد البريطاني العديد من الصعوبات وهو يتوجه للخروج من أوروبا وسط تباطؤ النمو الاقتصادي وتعثر مفاوضات الخروج من الاتحاد الأوروبي وتدني معدل الإنتاجية، وتعد أولى المؤشرات على هذه الصعوبات تراجع حجم الاقتصاد البريطاني إلى المركز السادس في ترتيب أكبر الاقتصادات بالعالم عام 2017 والذي أثر على النمو في المملكة المتحدة ليهبط إلى (1.8%) في عام 2017 مقابل (1.9%) عام 2016، ويتوقع أن يتراجع إلى (1.6%) عام 2018. ويعزى هذا التباطؤ إلى نمو أضعف في الاستهلاك الخاص أثر تراجع قيمة الجنيه الإسترليني. إن توقعات النمو على المدى المتوسط غير مؤكدة إلى حد كبير وتعتمد جزئياً على العلاقات الاقتصادية الجديدة مع الاتحاد الأوروبي ومدى الزيادة في الحواجز أمام التجارة والهجرة والنشاط المالي عبر الحدود، ويعتبر موقف السياسة النقدية التيسيرية الحالي مناسباً لمعالجة التباطؤ في النمو.

اقتصادات الاسواق الناشئة والنامية

تساهم اقتصادات الأسواق الناشئة والإقتصادات النامية بأكثر من ثلثي النمو العالمي، إذ ارتفع النمو فيها من (4.4%) عام 2016 الى (4.8%) عام 2017 ومن المتوقع ان يصل إلى (4.9%) عام 2018، مدعوماً بتحسين العوامل الخارجية - البيئة المالية العالمية المؤاتية وتعافي الإقتصادات المتقدمة، بالإضافة إلى استمرار الانتعاش في النشاط الإقتصادي في الدول المصدرة للسلع الأولية.

ففي بلدان اسيا الناشئة والنامية لاتزال المنطقة تساهم بأكثر من نصف النمو العالمي، وبالرغم من ارتفاع النمو في الصين ليصل إلى مستوى (6.9%) عام 2017 ومن المتوقع أن يتراجع النمو تدريجياً إلى (6.6%) عام 2018، مع خفض المخاطر المالية وتعميق الإصلاح الاقتصادي، إذ عكفت الصين على تكثيف جهودها لتقليل المخاطر المالية وتحويل الاقتصاد من التحفيز واسع النطاق إلى الاستهلاك والخدمات والابتكار، اذ بين المحللون أن مثل هذه الإصلاحات الهيكلية يمكن أن تساعد البلاد في الحفاظ على نمو اقتصادي أكثر استدامة على المدى الطويل. وفي الهند أدى الانفاق القوي الى تعديل النمو عام 2017 ليبلغ (6.7%)، ومن المتوقع ان يستمر بالارتفاع عام 2018 ليصل إلى (7.4%). وفي اقتصاديات جنوب شرق اسيا تعزز النمو عام 2017 ليبلغ (5.3%)، ومن المتوقع عدم تغيره في عام 2018. اما في أمريكا اللاتينية والكاريبي فقد ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى (1.3%) عام 2017، ومن المتوقع أن يرتفع إلى (2.0%) عام 2018، إذ ظهرت بوادر لتحسن الأوضاع التي لا تزال صعبة في عدد من الدول المصدرة للسلع الأولية في أمريكا اللاتينية. وشهد النمو تحسناً في كل من روسيا والبرازيل، مقابل الإنكماش الحاد خلال العامين الماضيين.

أما فيما يتعلق بدول الكومنولث المستقلة، فقد ارتفع معدل النمو عام 2017 ليصل إلى (2.1%) مقابل (0.4%) عام 2016، وتشير التوقعات إلى بلوغ معدلات النمو (2.2%) عام 2018.

وفي دول افريقيا وجنوب الصحراء الكبرى ارتفع معدل النمو هذا العام ليصل إلى (1.3%)، ومن المتوقع أن يصل إلى (1.5%) في 2018 مع وجود اختلافات كبيرة بين البلدان. ومن المتوقع أن تخرج نيجيريا من ركود عام 2016 بسبب انخفاض أسعار النفط، إذ بلغ معدل النمو (0.8%) عام 2017، ويتوقع أن يصل إلى (2.1%) عام 2018 بسبب ارتفاع اسعار النفط.

وعلى صعيد دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا وأفغانستان وباكستان، فقد تباطئ النمو بشكل كبير عام 2017 ليسجل (2.6%) مقابل (4.9%) عام 2016، ومن المتوقع أن يرتفع عام 2018 ليصل إلى (3.4%).

ثانياً: الاقتصادات العربية

تأثر أداء الاقتصادات العربية خلال هذا العام بعوامل رئيسية عدة تضمنت التطورات في أسواق النفط العالمية وإجراءات التكيف مع أسعار النفط المنخفضة وتأثير الصراعات الإقليمية الدائرة، ففي البلدان المصدرة للنفط لا تزال تداعيات أسعار النفط المنخفضة وإجراءات الضبط المالي تشكل عبئاً على النمو غير النفطي بينما يظل النمو الكلي مكبوحاً على أثر اتفاق خفض الإنتاج النفطي الذي تقوده منظمة أوبك، إذ سجل معدل النمو في الدول العربية ما نسبته (3.6%) عام 2017 قياساً بالعام السابق ويعد هذا المعدل منخفضاً نتيجة للتطورات التي تشهدها البلدان المصدرة للنفط والتي من المتوقع أن يتسارع النمو فيها بالتدريج على المدى المتوسط، ولكنه سيظل في كثير من الحالات دون المستوى، فلا تزال كفة التطورات السلبية هي الأرجح في ميزان المخاطر المحيطة بالآفاق المتوقعة نحو التطورات السلبية ومن هذه المخاطر احتمال حدوث تضيق حاد للأوضاع المالية العالمية وتعاقد التوترات التجارية، والتوترات الجغرافية-السياسية - في حين لا تزال الآفاق المتوقعة لأسعار النفط ضعيفة ومحاطة بدرجة كبيرة من عدم اليقين وإذا تحققت هذه المخاطر، فقد تؤدي إلى تعرض بلدان كثيرة في المنطقة لضغوط مالية وتمويلية كبيرة، مما يؤثر على آفاق استمرار الضبط المالي والتعافي الاقتصادي.

وفي البلدان المستوردة للنفط، تشير التوقعات إلى ارتفاع النمو مدعوماً بزيادة الطلب المحلي والتعافي الدوري في الاقتصاد العالمي والذي يمثل عاملاً رئيسياً في التخفيف من أثر تباطؤ النمو في الاقتصادات النفطية على معدل نمو الدول العربية كمجموعة واحتمالات استقرار أسعار النفط فوق مستوى (50) دولاراً للبرميل.

وفيما يخص اتجاهات تطور الأسعار المحلية في الدول العربية فقد ارتفع معدل التضخم في الدول العربية إلى (7.5%) عام 2017 مقابل (5%) عام 2016، نتيجة عدة عوامل متباينة التأثير فمن جهة أدى التحسن النسبي في الأسعار العالمية للنفط، وتوجه العديد من الدول العربية إلى إصلاح نظم دعم السلع الأساسية، والاتجاه إلى فرض الضرائب وزيادة الرسوم الحكومية لتحقيق الانضباط المالي إلى توليد ضغوط تضخمية أدت إلى ارتفاع أسعار عدد من المجموعات السلعية والخدمات. في المقابل ساهم تباطؤ الطلب الكلي، والاتجاه إلى تشديد السياسة النقدية في امتصاص جانباً من الضغوط التضخمية في بعض البلدان. ويتوقع أن ينخفض معدل التضخم خلال عامي 2018 و 2019 إلى (9%) و (8%) على التوالي عاكساً الأثر المتوقع لتواصل تشديد السياسة النقدية في الدول ذات نظم أسعار الصرف الثابتة بما يتماشى مع الرفع المتوقع للفائدة على الدولار للحفاظ على استقرار نظم الصرف، واتجاه المصارف المركزية في الدول العربية ذات نظم أسعار الصرف المرنة إلى تبني تدابير هادفة إلى احتواء الزيادات في المستوى العام للأسعار، والمضي قدماً في تنفيذ سياسة استهداف التضخم.

أما بخصوص أوضاع المالية العامة فقد استمرت خلال هذا العام إجراءات الضبط المالي لأغلب الدول العربية المتمثلة بخفض الانفاق العام والاستثمار وتقييد الأجور بغية تصحيح

اوضاعها بشكل تدريجي على المدى القصير للحد من الاثار السلبية على النمو واجراء مزيد من التخفيضات على النفقات الرأسمالية وزيادة الايرادات غير النفطية ولاسيما استحداث ضرائب القيمة المضافة وضريبة السلع الانتقائية الى جانب الاستمرار في استخدام سندات الدين لتمويل العجز على الصعيدين المحلي والدولي .

وعلى صعيد التطورات النقدية خلال هذا العام فإن الارتفاع الحاصل في أسعار النفط ابتداء من الفصل الرابع سينعكس في ارتفاع الودائع وسيتيح الفرصة لتوجيه قدرأ أكبر من الائتمان للقطاعات غير النفطية لزيادة مستويات الناتج المحلي من خلال سياسة التنويع الاقتصادي، وسيحد نسبياً من حالة الركود في ظل جولات الرفع المرتقب لأسعار الفائدة الأمريكية خلال عامي 2017 و2018.

أما في * (الدول العربية المستوردة للنفط، من المتوقع استمرار تأثر عدد من تلك الدول بأوضاع التمويل المحلي والخارجي خاصة على ضوء الرفع المرتقب لأسعار الفائدة الأمريكية ووصول أسعار الفائدة في بعضها لمستويات مرتفعة).

وسيبقى تحسن الأوضاع النقدية في بعض دول المجموعة مرتبطاً بتحسين مستويات الطلب الخارجي وهو ما سيدعم صافي الأصول الأجنبية ويساعد على توفير الائتمان المحلي وخفض أسعار الفائدة، ويساعد على تراجع الضغوط في سوق الصرف الأجنبي .

اما بالنسبة للقطاع الخارجي، يتوقع خلال هذا العام ان يتحسن أداء ميزان المعاملات الجارية لاجلب الدول عامة نتيجة الارتفاع المتوقع للأسعار العالمية للنفط، كذلك فإن تطورات الأوضاع الداخلية في بعض الدول سينعكس على تحسن مستويات الإنتاج فيها. أما الواردات، فمن المتوقع أن تتأثر بارتفاع أسعار النفط العالمية والزيادة في الواردات من السلع الوسيطة المرتبطة بالقطاعات الإنتاجية في بعض الدول.

وعلى مستوى دول المجموعة فقد شهد اقتصاد المملكة العربية السعودية لعام 2017 انكماشاً بالناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة تصل إلى (0.5%) بسبب انكماش الناتج في القطاع النفطي بنسبة (4%)، في المقابل خفف النمو الايجابي المسجل في القطاع غير النفطي بنسبة (1.5%) من أثر تراجع النشاط في القطاعات النفطية على مستويات الناتج الاجمالية المحققة في المملكة، ومن المتوقع ان تشهد مؤشرات الاداء الاقتصادي تحسناً خلال عام 2018 و2019 ليبلغ معدل النمو (1.0%، 2.0%) على التوالي. كما سجل معدل التضخم تراجعاً بنسبة (0.1%) خلال عام 2017، يعزى ذلك لتأثر المستوى العام للأسعار في المملكة بالسياسات والاجراءات التي اتخذتها السلطة بهدف توسيع مجالات التوظيف امام المواطن السعودي ليحل محل العمالة الوافدة وتوطين كثير من القطاعات، الامر الذي أثر على مستوى الطلب من السلع والخدمات وبالتالي تراجع اسعار عدد من السلع والخدمات. ويتوقع ان يرتفع معدل التضخم في السعودية خلال عام 2018 إلى (5.7%) متأثراً بتطبيق ضريبة القيمة المضافة والاستمرار في سياسات إصلاح أسعار الطاقة والمياه.

* صندوق النقد العربي /تقرير حول توقعات الأداء الاقتصادي للدول العربية لعامي 2017 و 2018.

أما في الكويت فقد شهد الاقتصاد انخفاضاً في معدل النمو بنسبة (1.0%) عام 2017 بالمقارنة مع معدل المسجل عام 2016 البالغ (3.0%)، جاء ذلك عاكساً لانخفاض الناتج في القطاع النفطي أثر تراجع كميات الإنتاج بنسبة (8.5%)، في المقابل تأثر النشاط في القطاع غير النفطي بتراجع مستويات الانفاق الاستهلاكي، إلا أنه استعاد من جانب آخر من تواصل وتيرة الانفاق الرأسمالي الداعم للنمو ولتنويع الهياكل الإنتاجية والمحفز لأنشطة القطاع الخاص في إطار الخطط التنموية المتضمنة في رؤية الكويت لعام 2035. ومن المتوقع تعافي الاقتصاد الكويتي في عام 2018 ليلعب معدل النمو (1%). وفيما يخص المستوى العام للأسعار فقد تراجع معدل التضخم عام 2017 إلى (1.5%) كمحصلة للارتفاع الذي شهدته الأسعار العالمية للنفط وإعادة تسعير بعض السلع والخدمات الحكومية، الكهرباء والمياه. ومن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم (3.1%) خلال عام 2018.

فيما يخص الاقتصاد القطري فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً بنسبة (2.5%) عام 2017 بعد أن سجل للمرة الأولى منذ عشرين عاماً تباطؤاً خلال عام 2016 في ظل الانخفاض الحاصل بأسعار النفط ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو (3.0%) في عام 2018، أما فيما يخص التضخم فقد شهد انخفاضاً عام 2017، إذ بلغ (0.9%) مقابل (2.7%) عام 2016 ومن المتوقع أن يعاود الارتفاع في عام 2018 ليلعب (4.8%).

أما بخصوص الاقتصاد المصري فقد أدى قرار البنك المركزي بتحرير سوق الصرف نهاية عام 2016 في القضاء على السوق الموازية للنقد الأجنبي، وعمل على تحفيز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الذي استمر في التسارع ليسجل (4.3%) عام 2017 وهو أعلى معدل نمو منذ عام 2010. كما سجل معدل التضخم (30.7%) خلال عام 2017 بحسب تقديرات صندوق النقد العربي جاء ذلك كمحصلة لارتفاع أسعار المنتجات البترولية، والكهرباء وتطبيق ضريبة القيمة المضافة. ومن المتوقع أن يتقلص الدين العام المصري من (101%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2017 إلى نحو (89%) عام 2018.

على الرغم من الظروف الإقليمية الحافلة بالتحديات، شهد الاقتصاد الأردني انتعاشاً طفيفاً في عام 2017 بفضل التحسن في قطاعات السياحة والتعدين والمحاجر. ولكن هذا الوضع يشوبه استمرار الشكوك فيما يتصل بالأزمات في دول الجوار، والمدة التي سيستغرقها التباطؤ الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي من ناحية، وبطء وتيرة الإصلاحات الهيكلية من ناحية أخرى.

بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (2.3%) عام 2017، مسجلاً زيادة طفيفة قدرها (0.3%) عن مستواه المسجل عام 2016. وما زالت الخدمات المحرك الرئيسي لنمو الناتج المحلي الإجمالي، ويعود سبب ذلك للأداء القوي لقطاع السياحة الذي سجل نمواً يزيد على (10%) نتيجة لزيادة عائدات السياحة والزيادة في أعداد السائحين الوافدين في النصف الأول للعام، وفي جانب الطلب، من المتوقع أن تستعيد معدلات الاستهلاك الخاص، والاستثمار الخاص (العقاري) زخمها في الأمد المتوسط بعد فترات من الركود، ذلك على الرغم من الإجراءات النقدية الانكماشية للبنك المركزي الأردني.



الفصل الثاني

تطورات القطاعات الاقتصادية المحلية

Developments of Local Economic Sectors

أولاً: - الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017

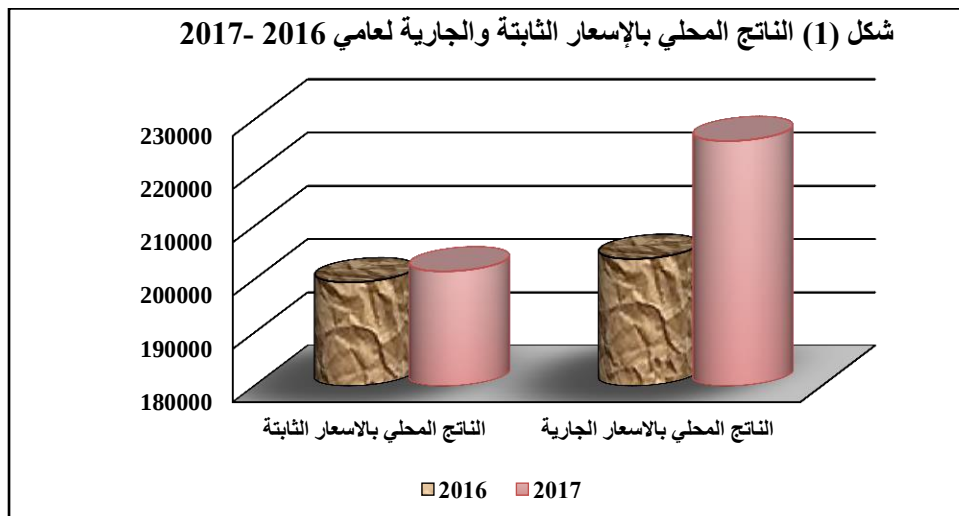
شهد الاقتصاد العراقي تطوراً في معدل النمو الاقتصادي بنسبة (1 %) بالاسعار الثابتة وبنسبة قدرها (10.9 %) بالاسعار الجارية، ويعود ذلك لارتفاع اسعار النفط إذ سجل سعر برميل النفط (49.3) دولار مقابل (36) دولار عام 2016 .

تشير التقديرات الأولية لمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي في العراق لعام 2017 إلى :

- ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي مع النفط بالأسعار الثابتة بنسبة (1 %) قياساً بعام 2016، ليسجل (201.5) ترليون دينار مقابل (199.5) ترليون دينار لعام 2016، وذلك لارتفاع كميات إنتاج النفط الخام بنسبة بلغت (2.5 %) في حين انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي باستثناء النفط بنسبة (1.7 - %) لتبلغ (77.1) ترليون دينار عام 2017 مقابل (78.4) ترليون دينار عام 2016 كما هو مبين في ملحق الجدول (1).

- ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي مع النفط بالأسعار الجارية بنسبة (10.9 %) قياساً بعام 2016 ليسجل (226) ترليون دينار مقابل (203.9) ترليون دينار لعام 2016، فيما انخفض الناتج المحلي الإجمالي باستثناء النفط بنسبة (1.9 - %) ليسجل (142.9) ترليون دينار مقابل (140.2) ترليون دينار عام 2017، كما هو مبين في ملحق الجدول (2).

- ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية الى (6) مليون دينار لعام 2017 مقابل (5.6) مليون دينار لعام 2016، أي بنسبة ارتفاع بلغت (7.1 %) كما هو مبين في جدول (1).



جدول (1)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية ومتوسط نصيب الفرد لعامي

2017 - 2016

التفاصيل	2016	2017*	معدل النمو %
الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (ترليون دينار) سنة أساس (100=2007)	199.5	201.5	1.0
الناتج المحلي بالأسعار الجارية (ترليون دينار)	203.9	226.0	10.8
متوسط نصيب الفرد بالأسعار الجارية (مليون دينار)	5.6	6	7.1

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء

* تقديرات سنوية أولية.

- بلغت الأهمية النسبية لنشاط قطاع النفط الخام بالأسعار الثابتة ما نسبته (61.5 %) مقابل (60.4 %) للعام السابق، وتعد الأعلى قياساً بباقي الأنشطة الأخرى، وهذا يعكس أهمية نشاط هذا القطاع بوصفه المصدر الرئيسي لإيرادات الدولة، في حين بلغت الأهمية النسبية للقطاعات الأخرى (الغير نفطية) ما نسبته (38.5 %) مقابل (39.6 %) للعام 2016، كما هو مبين في جدول (2).

جدول (2)

المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للقطاع النفطي وبقية

القطاعات الأخرى لعامي (2016 - 2017)

القطاعات	2016	2017*
نسبة المساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي %	60.4	61.5
نسبة المساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي %	39.6	38.5
المجموع	100.0	100.0

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء.

* تقديرات سنوية أولية.

ثانياً: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية حسب مجموع الأنشطة (السلعية،
التوزيعية والخدمية) وكالاتي:

1- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للأنشطة الرئيسية (السلعية، التوزيعية والخدمية)
سجلت نسب المساهمة والنمو للأنشطة الرئيسة في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة تفاوتاً خلال عام 2017، اذ سجل معدل نمو الأنشطة السلعية ارتفاعاً طفيفاً بلغت نسبته (0.3 %)، اي مايعادل (14.4) ترليون دينار مقابل (14.3) ترليون دينار لعام 2016 وذلك يعود للتحسن الملحوظ في نمو نشاط الصناعة التحويلية بنسبة (25.4 %) ونشاط الكهرباء والماء بنسبة (11.8 %) وبذلك احتلت المرتبة الاولى من حيث الاهمية النسبية في الناتج المحلي الاجمالي والبالغة (70.9 %)، في حين ارتفعت نسبة نمو الأنشطة التوزيعية بنسبة (5.2 %) مقارنة بعام 2016 لتبلغ القيمة المضافة لها (32.1) ترليون دينار مقابل (30.5) ترليون دينار عام 2016 وذلك يعود للارتفاع الملحوظ لنشاط قطاع البنوك والتأمين بنسبة (70.9 %)، فيما سجلت الأنشطة الخدمية انخفاضاً في معدل نموها السنوي وبنسبة طفيفة بلغت (-0.2 %) لتسجل (26.7) ترليون دينار مقابل (26.8) ترليون دينار لعام 2016 وبذلك تكون الأنشطة التوزيعية قد احتلت المرتبة الثانية من حيث الاهمية النسبية من الناتج المحلي الاجمالي وبنسبة (15.9 %) واحتلت الأنشطة الخدمية المرتبة الثالثة بنسبة (13.2 %)، كما مبين في جدول (3).

جدول (3)

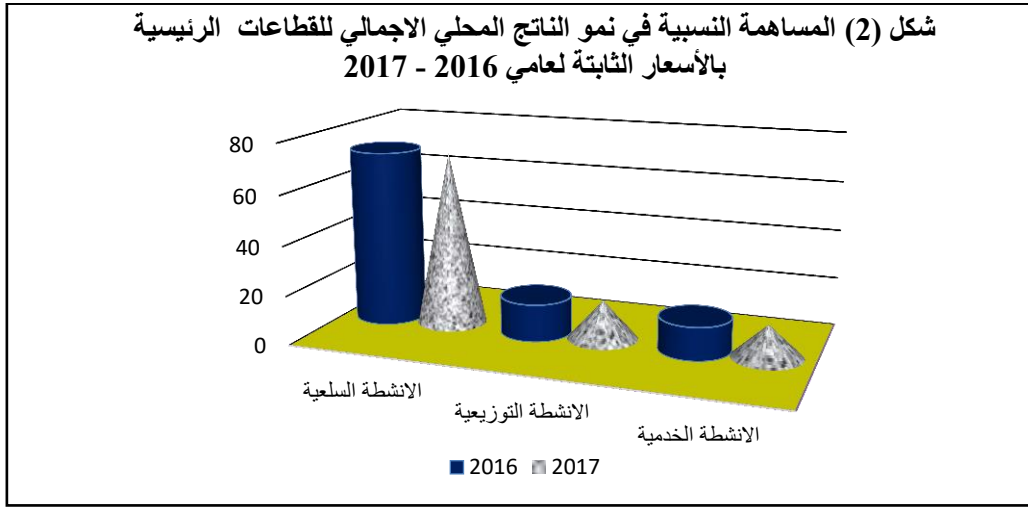
المساهمة النسبية في نمو الناتج المحلي للأنشطة الرئيسة بالأسعار الثابتة لعامي
(2016 - 2017)

مليار دينار

الانشطة	2016	2017*	معدل النمو%
الانشطة السلعية	143169.4	143634.5	0.3
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي%	71.4	70.9	
الانشطة التوزيعية	30519.2	32097.7	5.2
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي%	15.2	15.9	
الانشطة الخدمية	26781.2	26739.6	-0.2
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي%	13.4	13.2	
الناتج المحلي الاجمالي بحسب الأنشطة	200469.8	202471.8	1.0
مجموع النسب المساهمة	100.0	100.0	

المصدر : وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للأحصاء .

* تقديرات سنوية اولية.



2- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للأنشطة الرئيسية (السلعية ، التوزيعية والخدمية)

شهدت الأنشطة السلعية بالأسعار الجارية لعام 2017 ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة (24.1 %)، أي ما يعادل (122.6) ترليون دينار مقابل (98.8) ترليون دينار لعام 2016، ويعود ذلك إلى النمو الحاصل في نشاط قطاع النفط بنسبة (40.7 %) وارتفاع نشاط قطاع الكهرباء والماء والصناعة التحويلية بنسبة (30.7 %، و 27.9 %) على التوالي لتحل المرتبة الأولى من حيث أهميتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي، إذ شكلت (24.1 %)، كذلك سجلت الأنشطة التوزيعية ارتفاعاً بنسبة (5.5 %) لتبلغ (46.6) ترليون دينار مقابل (44.2) ترليون دينار لعام 2016 وذلك لارتفاع نشاط قطاع البنوك والتأمين بنسبة (70.6 %)، بينما سجلت الأنشطة الخدمية انخفاضاً في قيمتها المضافة بنسبة (6.6 - %) لتبلغ (58.5) ترليون دينار مقابل (62.7) ترليون دينار لعام 2016 وبذلك تكون الأنشطة الخدمية قد احتلت المرتبة الثانية من حيث أهميتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (25.7 %) فيما احتلت الأنشطة التوزيعية المرتبة الثالثة بنسبة مساهمة بلغت (20.5 %)، كما موضح في الجدول (4).

جدول (4)

المساهمة النسبية في نمو الناتج المحلي للأنشطة الرئيسة بالأسعار الجارية لعامي

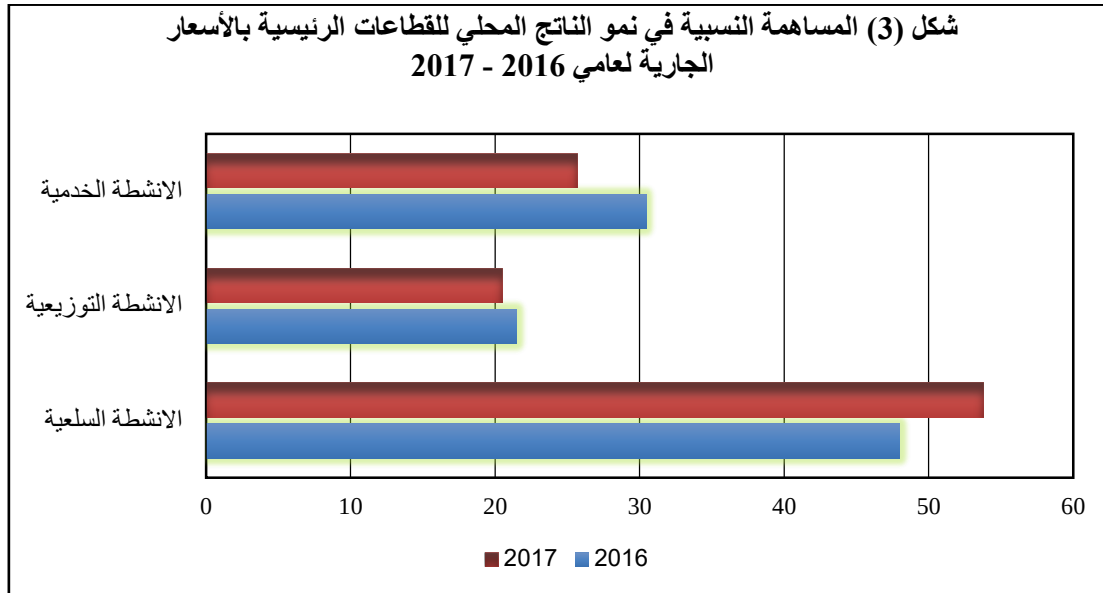
(2017 - 2016)

مليار دينار

الانشطة	2016	*2017	معدل النمو %
الانشطة السلعية	98817.8	122588.1	24.1
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	48.0	53.8	
الانشطة التوزيعية	44198.3	46618.9	5.5
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	21.5	20.5	
الانشطة الخدمية	62663.4	58504.0	-6.6
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	30.5	25.7	
الناتج المحلي الاجمالي بحسب الانشطة	205679.5	227711.0	10.7
مجموع النسب المساهمة	100.0	100.0	

المصدر : وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للأحصاء .

* تقديرات سنوية أولية.



ثالثاً: - اهم الأنشطة الاقتصادية المساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة بحسب اهميتها النسبية

1- نشاط قطاع التعدين والمقالع:

لايزال نشاط هذا القطاع المساهم الرئيسي في توليد الناتج المحلي الاجمالي وبأهمية نسبية أحتلت الصدارة بين الأنشطة الاخرى لتبلغ (61.5 %)، إذ سجلت القيمة المضافة بالاسعار الثابتة (12.5) ترليون دينار مقابل (12.1) ترليون دينار لعام 2016، ويعود ذلك الى ارتفاع نشاط قطاع النفط الخام بنسبه (2.8 %) ليبلغ (12.4) ترليون دينار مقابل (12.1) ترليون دينار لعام 2016.

2- نشاط قطاع خدمات التنمية الإجتماعية والشخصية:

على الرغم من اهمية هذا القطاع الا أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي لاتزال دون المستوى المنشود، اذ شكلت (9.4 %)، فيما سجل انخفاضاً ضئيلاً ونسبة (-0.4 %) عن العام السابق 2016، ويعزى التراجع بالدرجة الاساس الى تراجع الخدمات المقدمة من قبل الحكومة ونسبة (-0.7 %) وذلك بسبب الازمة المالية التي يمر بها البلد على إثر الانخفاض الحاصل في اسعار النفط في الاسواق العالمية وانخفاض التخصيصات للاتفاق على هذا القطاع فيما سجلت الخدمات الشخصية ارتفاعاً بسيطاً بلغت نسبة (0.5 %).

3- نشاط قطاع النقل والاتصالات والخزن:

سجلت القيمة المضافة لنشاط هذا القطاع ارتفاعاً بنسبة (2.7 %) قياساً بالعام السابق، لتبلغ (15.7) ترليون دينار مقابل (15.3) ترليون دينار لعام 2016. ويعزى ذلك الى اتساع خدمات الاتصالات لاسيما (خطوط شبكات الانترنت) وزيادة نشاط خطوط النقل لاسيما بين بغداد والمحافظات، فيما بلغت الاهمية النسبية لنشاط هذا القطاع (7.8 %) من الناتج المحلي الاجمالي.

4- نشاط تجارة الجملة والمفرد والفنادق:

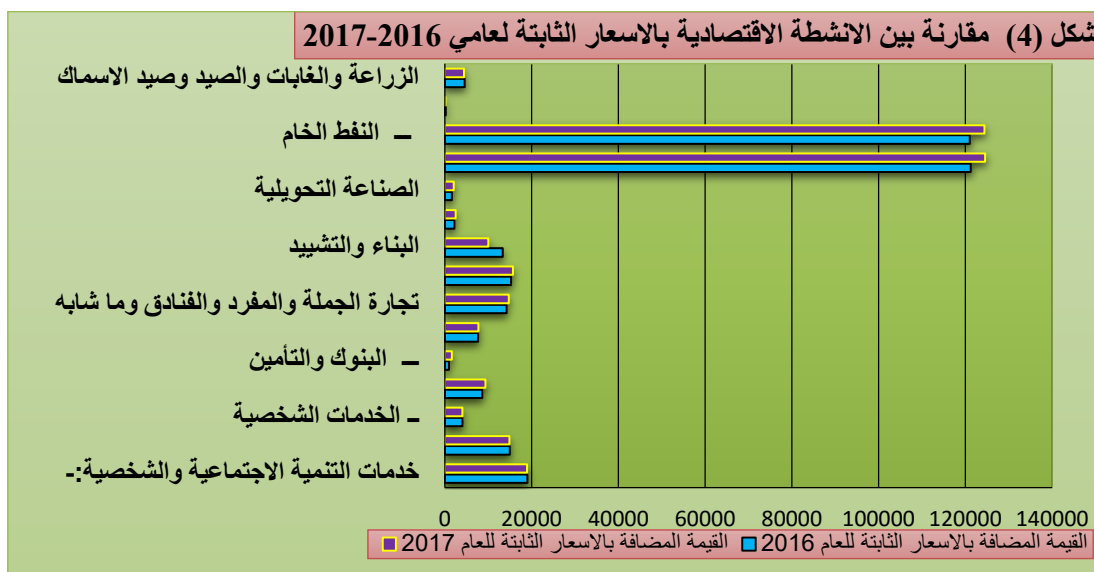
على الرغم من اهمية نشاط قطاع التجارة في مجمل النشاط الاقتصادي إلا أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي والبالغة (7.3 %) لا تزال دون المستوى المطلوب، أذ سجلت القيمة المضافة لهذا النشاط (14.7) ترليون دينار مقابل (14.3) ترليون دينار لعام 2016، أي بنسبة ارتفاع (3.5 %) ومن الجدير بالذكر الاشارة الى انتعاش التجارة

الالكترونية عبر المواقع على الانترنت يدعمها توافر وسائل الدفع الالكتروني من خلال شركة محفظة العراق المشرفة على خدمة (زين كاش) والتي اطلقتها شركة زين العراق للاتصالات بالتعاون مع البنك المركزي لشراء السلع المعروضة على المواقع الالكترونية بالاضافة الى شراء تطبيقات الهواتف المحمولة، والتي يؤول مستقبلاً اتساعها من خلال استعمال الماستر كارد او الفيزا كارد.

5- نشاط قطاع البناء والتشييد:

تراجع نشاط هذا القطاع هذا العام وبنسبة كبيرة بلغت (25.0-%) قياساً بعام 2016 بالاسعار الثابتة لتسجل القيمة المضافة له (10.0) ترليون دينار مقابل (13.4) ترليون دينار لعام 2016 ويعزى ذلك الى تراجع القدرة المالية لقطاع الحكومة للنهوض به وانحسار دور القطاع الخاص على أثر الازمة المالية المتمثلة بتراجع اسعار النفط، فيما سجلت نسبة مساهمة هذا النشاط في الناتج المحلي الاجمالي (5%).

فيما ساهمت باقي الأنشطة (المال والتأمين وخدمات العقارات و الاعمال، الزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك، الكهرباء والماء والصناعة التحويلية) بنسب متفاوتة بلغت (4.6%، 2.2%، 1.2%، و 1.1%) على التوالي ملحق جدول (1) ، وتجدر الاشارة الى تراجع القاعدة الانتاجية في العراق على المستوى الزراعي والصناعي والتي انعكست في تراجع نسب مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي فيما لايزال نشاط قطاع الكهرباء يعاني من عجز واضح والمتمثل بعدم قدرة الانتاج المحلي والبالغ (11323) ميكاواط على تلبية احتياجات الطلب البالغ (5680.6) ميكاواط.





الفصل الثالث

التطورات النقدية والمصرفية

Monetary and Banking Developments

التطورات النقدية والمصرفية

أولاً/ التطورات النقدية

استطاع البنك المركزي العراقي خلال هذا العام من تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي رغم الظروف الصعبة والتحديات المتمثلة بالأزمة المالية الناجمة عن الانخفاض الحاصل في أسعار النفط في الأسواق العالمية، ضعف العمق المالي والحفاظ على المستوى المطلوب من احتياطياته من خلال التنسيق مع الإدارات الاقتصادية الكلية في العراق في إيجاد مصادر تمويل الموازنة وعبر أدوات مختلفة.

شهد هذا العام ارتفاعاً ضئيلاً في نمو عرض النقد بالمفهوم الضيق M1 بنسبة (0.6%) والذي يعزى الى النمو في الودائع الجارية، فيما سجل عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 هو الآخر نمواً بنسبة (1.5%) عن العام السابق والذي يعود بالدرجة الأساس الى ارتفاع الودائع الأخرى بنسبة (5.4%). وسجل معامل الاستقرار النقدي ما نسبته (0.1%).

وتظهر الموازنة الموحدة للبنك المركزي ارتفاعاً في مجموع موجوداته/ مطلوباته بنسبة (7.6%) قياساً بعام 2016.

حافظ سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي اتجاه الدولار الأمريكي خلال هذا العام عبر نافذة بيع العملة الأجنبية على قيمته البالغة (1190) دينار / دولار (نقد، تعزيز حسابات المصارف في الخارج) واستمر البنك المركزي بتنويع استثماراته لاسيما الخارجية منها لدعم استقرار سعر الصرف.

استمر عمل السياسة النقدية خلال هذا العام ضمن إطار تحفيز الاقتصاد وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي من خلال أدوات مختلفة (حوالات الخزنة، سندات) إذ تم طرح السندات الوطنية (الاسمية) الاصدارية الثانية بالدينار العراقي بمبلغ (1) ترليون دينار وبفائدة (5%) تدفع على شكل كوبونات ولمدة سنتين.

انسجماً مع توجهات السياسة النقدية ومرونتها العالية في اسناد التنمية الاقتصادية ولغرض دعم سيولة الجهاز المصرفي قام البنك المركزي العراقي خلال هذا العام بتعديل نسب الاحتياطي الالزامي على الودائع الجارية بنسبة (15%) و(10%) على ودائع التوفير والثابتة للدينار العراقي والدولار الأمريكي سواء كانت حكومية او ودائع القطاع الخاص على ان يحتفظ بها لدى هذا البنك مع السماح للمصارف المجازة كافة باستثمار ما لا يزيد عن (50%) من (15%) من الاحتياطي الالزامي بالدينار العراقي في شراء حوالات الخزينة استحقاق سنة.

واصل البنك المركزي العراقي خلال هذا العام تنفيذ مشروعه التنموي المتضمن بتخصيص ستة ترليونات دينار عراقي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة والتي تنفذ عبر الجهاز المصرفي.

تطورات عرض النقدأ- عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1)

سجل رصيد عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) ارتفاعاً ضئيلاً بلغت نسبته (0.6 %) نهاية عام 2017 مقارنة بالعام الماضي، ليصل إلى (71.2) ترليون دينار مقابل (70.7) ترليون دينار عام 2016، مشكلاً ما نسبته (31.5 %) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويعزى ارتفاع عرض النقد إلى نمو الودائع الجارية بنسبة (7.5 %) قياساً بالعام الماضي لتسجل (30.8) ترليون دينار ولتشكل مانسبته (43.3 %) من عرض النقد (M1) مقابل (40.5 %) لعام 2016، وسجلت العملة خارج البنوك انخفاضاً بنسبة (4.1 - %) لتبلغ (40.3) ترليون دينار مقابل (42.1) ترليون دينار لعام 2016 وهذا مؤشر جيد يدل على سحب النقد لصالح الايداعات لدى المصارف، وتشكل ما نسبته (56.7 %) مقابل (59.5 %) لعام 2016 من عرض النقد (M1)، وعلى النحو المبين في ملحق جدول (3).

ب- عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 (السيولة المحلية)

سجل رصيد عرض النقد بمعناه الواسع (M2) (السيولة المحلية) نهاية عام 2017 ارتفاعاً بنسبة (1.5 %) عن العام الماضي ليصل إلى (89.4) ترليون دينار مقارنة بمستواه البالغ (88.1) ترليون دينار نهاية عام 2016، مشكلاً نسبة (39.6 %) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. وتعود الزيادة في السيولة المحلية (M2) إلى نمو مكوناتها الأساسية: عرض النقد (M1) بنسبة (0.6 %) ليصل إلى (71.2) ترليون دينار مقارنة بـ (70.7) ترليون دينار عام 2016، والودائع الأخرى (الودائع الثابتة، التوفير والبريد والتأمينات) بنسبة (5.4 %) لتسجل (18.3) ترليون دينار عام 2017 مقابل (17.3) ترليون دينار عام 2016، على النحو المبين في ملحق الجدول (3).

من جانبه سجل معامل الاستقرار النقدي Coefficient of monetary stability ما نسبته (0.1%)، الأمر الذي يدل على حالة الركود في الاقتصاد العراقي.

ج- العوامل المؤثرة في عرض النقد

كان للعوامل الخارجية دور في زيادة عرض النقد خلال عام 2017 على النحو المبين في جدول (5)، إذ ارتفع رصيد صافي الموجودات الأجنبية من (64203) مليار دينار نهاية عام 2016 إلى (68334) مليار دينار نهاية عام 2017، أي بنسبة زيادة (6.4 %)، وقد تحققت هذه الزيادة من ارتفاع معدل سعر برميل النفط أثناء هذا العام بنسبة (36.9 %) ليبلغ (49.3) دولار للبرميل الواحد مقابل (36) دولار للبرميل الواحد في العام السابق.

أما العامل التوسعي الآخر فهو الزيادة الحاصلة في صافي الديون الحكومية بمقدار (2087) مليار دينار وكانت هذه الزيادة هي حصيلة زيادة الديون الحكومية بمقدار (2919) مليار دينار، أي بنسبة (7.2 %) وكذلك زيادة الودائع الحكومية بمقدار (832) مليار دينار، أي بنسبة (3 %) وجاء الأثر التوسعي لديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى بمقدار (1193) مليار دينار وبنسبة (4.5 %) لتسجل (27810) مليار دينار نهاية عام 2017 مقابل (26617) مليار دينار نهاية عام 2016، في حين شكّلت كُلاً من فقرة صافي الموجودات الأجنبية وصافي ديون الحكومة وديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى ما نسبته (55.7 %)، (28.2 %) و(16.1 %) على التوالي من مجموع العوامل التوسعية البالغة (7411) مليار دينار.

ويظهر الأثر الانكماشى على عرض النقد من خلال فقرة الودائع الأخرى التي سجّلت ارتفاعاً بنسبة (5.4 %) لتسجل (18133) مليار دينار نهاية عام 2017 مقابل (17209) مليار دينار نهاية عام 2016، وفقرة الموازنة التي سجّلت انخفاضاً بمقدار (6058) مليار دينار، أي بنسبة (38 %) في حين شكّلت كلتا الفقرتين ما نسبته (13.2 %) و (86.8 %) على التوالي من مجموع العوامل الانكماشية البالغ (6982) مليار دينار.

جدول (5)

عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه لعامي 2016-2017

(مليار دينار)

نسبة النمو %	مقدار التغير عن العام الماضي	Dec.2017	Dec. 2016	
6.4	4131	68334	64203	صافي الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي (البنك المركزي + المصارف)
4.5	1193	27810	26617	ديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى
7.2	2919	43707	40788	الديون الحكومية
6.3	8243	139851	131608	مجموع الموجودات
0.6	429	71162	70733	عرض النقد
(4.1)	(1732)	40343	42075	العملة خارج البنوك
7.5	2160	30818	28658	الودائع الجارية
5.4	924	18133	17209	*الودائع الأخرى
3.0	832	28548	27716	الودائع الحكومية
38.0	(6058)	(22008)	(15950)	فقرة الموازنة
12.8	7814	68689	60875	مجموع المطلوبات غير النقدية
6.3	8243	139851	131608	مجموع المطلوبات

* لا تتضمن ودائع صناديق البريد.

الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي

وفقاً للبيانات الإحصائية سجل رصيد الاحتياطيات الأجنبية نهاية عام 2017 ارتفاعاً مقداره (4.7) ترليون دينار وبنسبة (8.9 %) عن العام الماضي، ليبلغ (57.3) ترليون دينار مقارنة بـ(52.6) ترليون دينار نهاية عام 2016، مشكلاً نسبة (25.4%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويُعزى هذه الارتفاع إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية في الخارج.

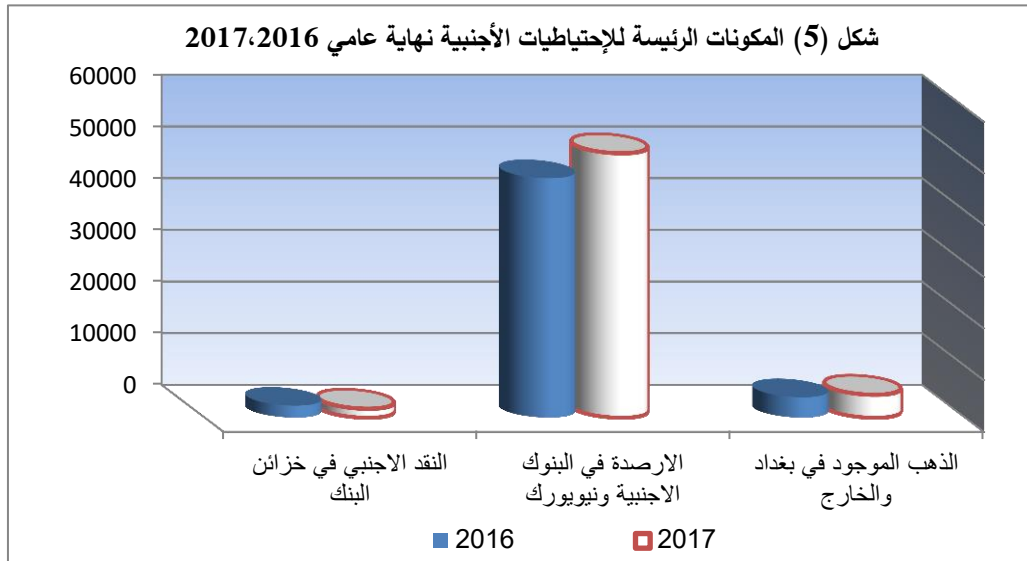
يُلاحظ من الجدول (6) ارتفاع رصيد الاستثمارات (في البنوك الأجنبية وبنك نيويورك) بمقدار (4.8) ترليون دينار وبنسبة (10.4 %) عن عام 2016 ليصل إلى (51.2) ترليون دينار نهاية عام 2017 مقابل (46.3) ترليون دينار نهاية عام 2016، في حين سجل رصيد النقد الأجنبي الموجود في خزائن هذا البنك انخفاضاً بلغت نسبته (25.4 - %) ليبلغ (1.7) ترليون دينار مقابل (2.3) ترليون دينار للعام السابق، أمّا رصيد الذهب الموجود في بغداد والخارج فقد بلغ ما يقرب من (4.4) ترليونات دينار مقابل (4) ترليون دينار نهاية عام 2016.

جدول (6)

المكونات الرئيسية للاحتياطيات الاجنبية نهاية عامي 2016 - 2017

مليار دينار

البند	2016	2017
النقد الاجنبي في خزائن البنك	2327	1736
الارصدة في البنوك الاجنبية ونيويورك	46334	51157
الذهب الموجود في بغداد والخارج	3957	4433
الاحتياطيات الاجنبية	52618	57326



الموازنة الموحدة للبنك المركزي العراقي

تظهر الموازنة الموحدة للبنك المركزي العراقي لعام 2017، جدول رقم (7) إن مجموع موجوداته (مطلوباته) سجل ارتفاعاً بنسبة (7.6%) قياساً بعام 2016.

جانب الموجودات

تعد فقرة الموجودات الأجنبية من أبرز عناصر الموجودات للموازنة الموحدة للبنك المركزي، إذ شكلت ما نسبته (68.8%) من مجموع موجودات الموازنة والتي سجلت ارتفاعاً بنسبة (8.9%) ويعود ذلك الى الارتفاع الحاصل في فقرة الذهب الموجود في بغداد والخارج بنسبة (12%) والى ارتفاع ارصدة البنك المركزي في البنوك الأجنبية ونيويورك بنسبة (10.4%)، فيما سجل النقد الأجنبي في خزائن البنك المركزي انخفاضاً بنسبة (25.4%) قياساً بالعام السابق.

سجلت الديون الحكومية انخفاضاً طفيفاً بلغت نسبته (1-) عن العام السابق لتبلغ (19.3) ترليون دينار مقابل (19.5) ترليون دينار للعام السابق 2016، والذي يعزى الى دفع وزارة المالية جزء من الدين المستحق الدفع في تموز / 2017 استناداً الى اتفاقية إعادة جدولة الترتيبات المصرفية بين وزارة المالية والبنك المركزي العراقي في 2016/3/18 فيما يظهر الجدول رقم (7) عدم اقتراض المصارف التجارية من البنك المركزي العراقي خلال هذا العام.

جانب المطلوبات

سجل الاحتياطي النقدي انخفاضاً بنسبة (3.3-) قياساً بالعام السابق ليبلغ (60.5) ترليون دينار مقابل (62.6) ترليون دينار عام 2016، ويعود ذلك الى انخفاض كل من العملة خارج البنوك بنسبة (4.1-)، واحتياطيات المصارف بنسبة (1.7-) قياساً بالعام السابق. وفيما يتعلق بالتسهيلات المصرفية فقد سجلت انخفاضاً بلغت نسبته (59.1-) قياساً بالعام السابق ويعزى هذا الانخفاض الى إيقاف السماح بالاستثمار للمصارف الحكومية (الرافدين، الرشيد، المصرف العراقي للتجارة، الزراعي التعاوني، العقاري) في الادوات أعلاه بموجب قرار مجلس الإدارة المرقم (139) في 2017/11/7. وسجلت الودائع الحكومة ارتفاعاً بنسبة كبيرة بلغت (79.7%) وهذا يعود الى زيادة عوائد الحكومية على اثر تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية. فيما سجلت ودائع المصارف بالدولار الأمريكي زيادة بنسبة (7.3%) عن العام السابق. اما بخصوص فقرة رأس المال والاحتياطيات فقد سجلت ارتفاعاً ملحوظاً بلغت نسبته (192.1%) قياساً بالعام السابق.

جدول (7)

الموازنة الموحدة للبنك المركزي العراقي لعامي 2016-2017

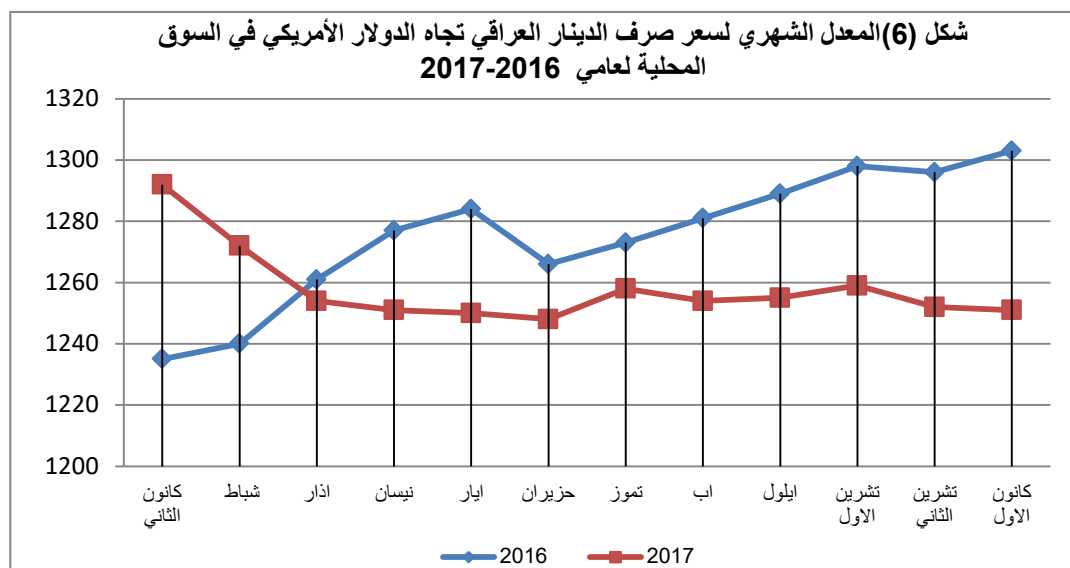
(مليون دينار)

2017	2016	الفقرات
57325911	52617915	<u>الموجودات</u> الموجودات الأجنبية
19334112	19534111	الديون الحكومية
17178582	17178581	-السندات والحوالات الحكومية
2155519	2355519	-القروض والسلف للدوائر
11	11	-حسابات تسوية
0	0	القروض والسلف للمصارف التجارية
6653562	5257736	الموجودات الأخرى
83313585	77409762	مجموع الموجودات او المطلوبات
60505750	62590610	<u>المطلوبات</u> الاحتياطي النقدي
1057650	2587500	التسهيلات المصرفية
3076814	2867858	الودائع بالدولار الأمريكي
7102141	3951325	الودائع الحكومية
19861	17616	المطلوبات الأجنبية
6423824	2199493	رأس المال والاحتياطيات
5127545	3195360	المطلوبات الأخرى

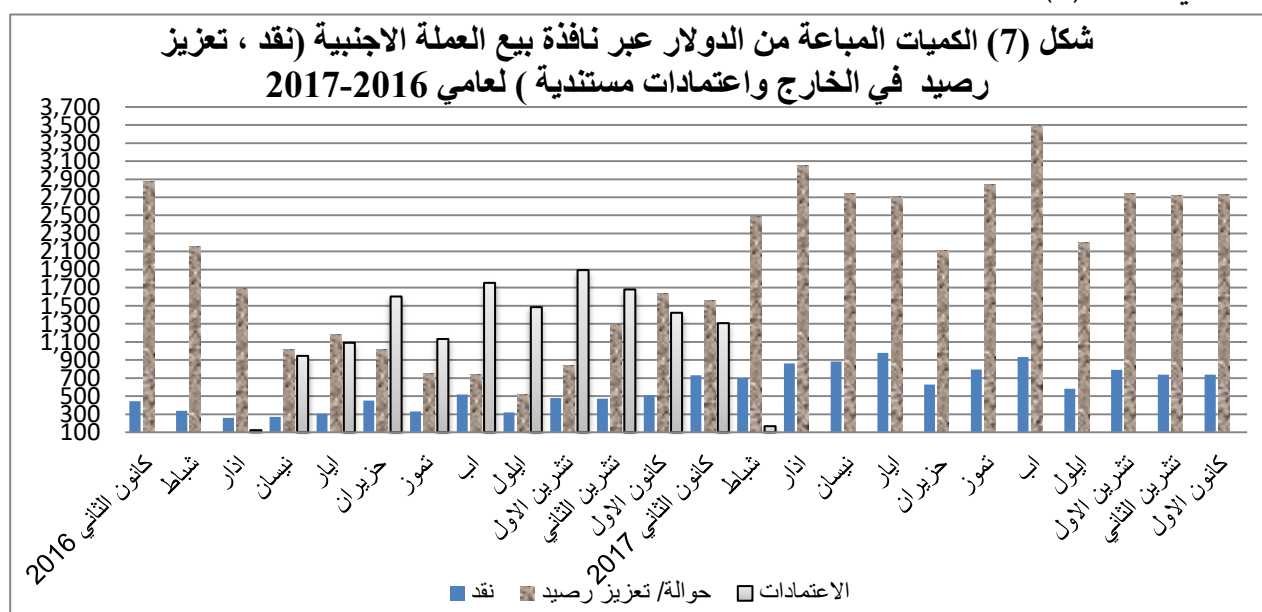
ثانياً / تطورات أدوات السياسة النقدية غير المباشرة1- نافذة بيع العملة الأجنبية

إتخذ البنك المركزي العراقي نافذة بيع العملة الأجنبية وسيلة لضمان واستقرار سعر صرف الدينار وأعطى دوراً أكبر للمصارف الحكومية لبيع وشراء الدولار وتدقيق مصادر الأموال المستخدمة لأغراض شراء الدولار من نافذة بيع العملة الأجنبية. كما وضع البنك المركزي عدد من المعايير الأساسية في تنفيذ عمليات بيع الدولار للمصارف وشركات الصرافة والتحويل المالي كافة يتضمن مدى التزامهم بمتطلبات ومعايير الامتثال الدولية وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، عن طريق نتائج تقييم البنك المركزي لأداء مسؤولي الامتثال ووحدات الإبلاغ وإدارة المخاطر، فضلاً على إلزام المصارف وشركات التحويل المالي بتقديم كشف تفصيلي يبين أوجه الصرف الأسبوعي من البيع النقدي وتحديد الغرض من الصرف والتأكد من عدم وجود تشابه في الاسماء وجميع المعلومات المطلوبة من متطلبات الإفصاح عن مصادر أموال الزبائن (إعرف زبونك) والتحقق منها وتوثيقها من خلال التعرف على هوية العميل وأوضاعه القانونية ونشاطاته ، وحصر التعامل بالمصارف المستفيدة والمراسلة (في الخارج) المصنفة من إحدى وكالات التصنيف الدولية، ويتوجب على المصارف أيضاً التعاقد مع إحدى شركات التدقيق الدولية المعروفة لإجراء عمليات تقييم لمراكزهم المالية وجودة الموجودات الخاصة بهم، وأخيراً التزام المصارف بالمحافظة على ودائع الجمهور وتوفيرها عند الطلب، وإرسال كشف بأسماء المستفيدين من شراء الدولار إلى البنك المركزي لإرسالها إلى كلٍّ من الهيئة العامة للضرائب والجمارك في الوقت المحدد.

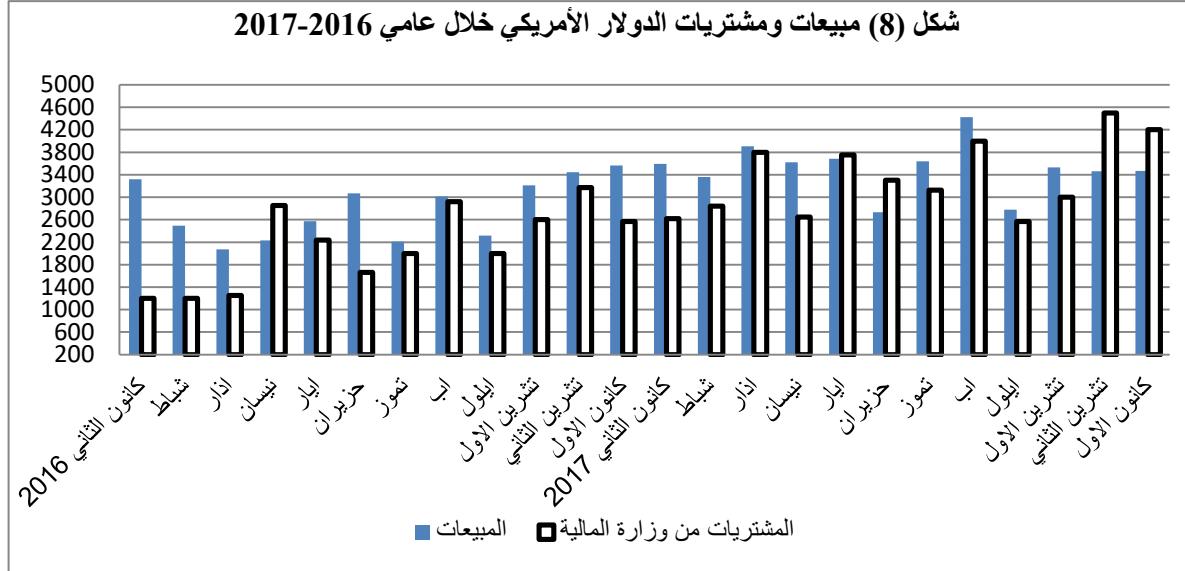
حافظ سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي عبر نافذة بيع العملة الأجنبية على قيمته البالغة (1190) ديناراً عراقياً لكل دولار أمريكي (نقد، تعزيز حسابات المصارف في الخارج) لعام 2017، في حين بلغ معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي في السوق المحلية (1258) ديناراً لكل دولار أمريكي مقابل معدل (1275) ديناراً لكل دولار أمريكي عام 2016 مسجلاً نسبة انخفاض بلغت (1.3-%)، ملحق الجدول (4).



سجلت الكميات المباعة من الدولار في نافذة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي (نقداً، تعزيز حسابات المصارف في الخارج واعتمادات مستندية) ارتفاعاً بنسبة (25.9%) عن عام 2016، لتسجل (42.2) مليار دولار توزعت على مبلغ (31.4) مليار دولار بيعت كتعزيز رصيد في الخارج ، و (9.4) مليار دولار بيعت نقداً والكمية المتبقية (1.5) مليار دولار اعتمادات مستندية، إذ شكلت كل منهم (74.3%)، (22.2%)، (3.5%) على التوالي من إجمالي الكميات المباعة ، في حين سجلت مبيعات الدولار الأمريكي خلال عام 2016 مبلغ (33.5) مليار دولار منها (15.7) مليار دولار بيعت حوالة/ تعزيز رصيد في الخارج، و (13.1) مليار دولار اعتمادات مستندية و (4.7) مليارات دولار بيعت نقداً، شكلت كل منهما (46.9%)، (39.1%) و (14.0%) على التوالي من إجمالي المبيعات، وفقاً لما هو موضح في ملحق (5).



أما بالنسبة الى مشتريات البنك المركزي للدولار الأمريكي من وزارة المالية فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة (57.3%) لتبلغ (40.4) مليار دولار خلال عام 2017 مقارنة بـ(25.7) مليار دولار عام 2016، وفقاً لما هو موضح بالملحق (6).



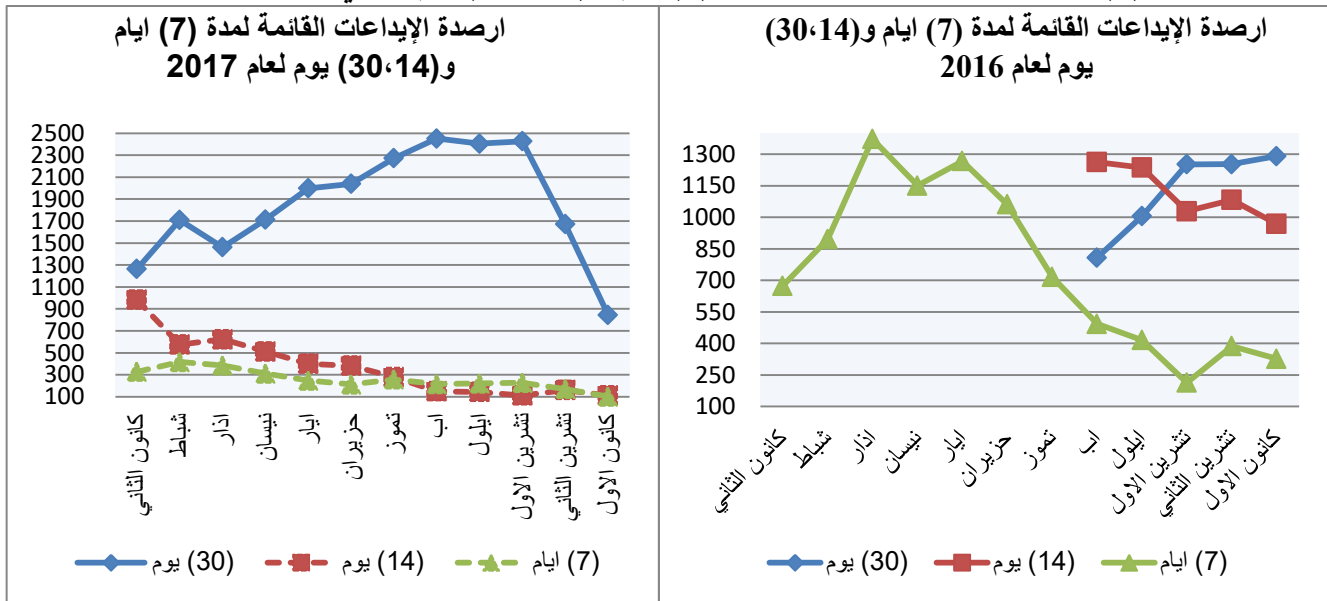
2- التسهيلات القائمة

واصل البنك المركزي في عام 2017 استخدام أدوات سياسته النقدية، بوصفها نافذة الاستثمار بالدينار العراقي، فضلاً عن الاستمرار باعتماد سعر الفائدة سعر السياسة النقدية (Policy-rate) البالغ (4 %) سنوياً، واستمر العمل أيضاً بحوالات البنك المركزي العراقي ليصبح سعر الفائدة المقدم من قبل المصارف بحسب العرض والطلب وذلك لأغراض شفافية المزاد مع استمرار العمل بنافذة الاستثمار بالدينار العراقي لمدة (7) أيام و(14)، (30) يوماً وبسعر فائدة (0.50%)، (0.75%)، (1%) على التوالي سنوياً.

• تسهيلات الإيداعات القائمة

يتضح من ملحق الجدول (7) انخفاض أرصدة الودائع لأجل (7) أيام بالدينار العراقي للمصارف الأهلية والحكومية بنسبة ملحوظة بلغت (69.1%-) لتسجل (101) مليار دينار نهاية عام 2017 مقارنة بـ(327) مليار دينار نهاية عام 2016، وكذلك أرصدة الودائع بالدينار العراقي لمدة (14) و(30) يوماً فقد انخفضت بنسبة (88.4%-) و(34.5%-) على التوالي، لتسجل رصيداً بلغ (112) و(845) مليار دينار على التوالي، ويعزى ذلك إلى إيقاف السماح بالاستثمار للمصارف الحكومية (الرافدين، والرشيد، والمصرف العراقي للتجارة، والصناعي، والزراعي التعاوني والعقاري) في الأدوات أعلاه بموجب قرار مجلس الادارة المرقم (139) في 2017/11/7.

شكل (9) تسهيلات الإيداعات القائمة لمدة (7) ايام و(30،14) يوم لعامي 2016-2017



تسهيلات الإقراض القائمة

أما تسهيلات الإقراض القائمة فقد واصل البنك عمله بهذه الأداة تنفيذاً لأهداف سياسة البنك المركزي النقدية بهدف منح الائتمان إلى المصارف وبما يضمن السيطرة على السيولة المصرفية والتأثير فيها عن طريق معدلات الفائدة (الإشارات السعرية) التي وضعت لكل نوع منها ووفقاً لما يأتي :-

- الائتمان الأولي 6% سنوياً .
- الائتمان الثاني 7% سنوياً .
- قرض الملجأ الأخير 7.5% سنوياً

ولم يقدم أي من المصارف الحكومية أو الخاصة على أي من هذه الائتمانات حتى اليوم .

3- الاحتياطي الإلزامي

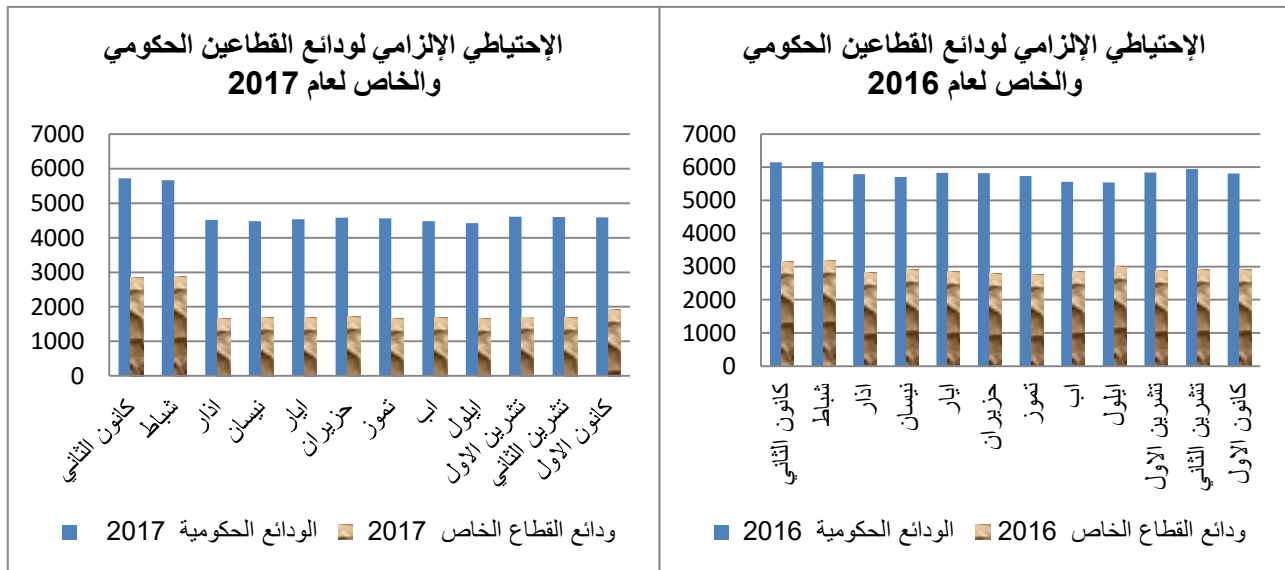
انسجماً مع توجهات السياسة النقدية ومرونتها العالية المعتمدة حالياً في إسناد التنمية الاقتصادية ولغرض دعم سيولة الجهاز المصرفي من حيث توفير السيولة، تم تعديل نسب الاحتياطي الإلزامي على الودائع الجارية بنسبة (15 %) و(10 %) على ودائع التوفير (الادخار) والثابتة بالدينار والدولار بموجب قرار مجلس الإدارة المرقم (6) في 2017/1/24، وتم الاستمرار أيضاً بإطلاق نسبة (5 %) من نسب الاحتياطي الإلزامي البالغ (15 %) المفروض على إجمالي الودائع بالدينار العراقي والدولار الأمريكي للمصارف التي تواجه مشاكل سيولة لغرض:-

- مواجهة سحبات زبائنهم.

- تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمصارف التي لا تواجه مشاكل سيولة.

وانخفض الاحتياطي الإلزامي على الودائع الحكومية نهاية عام 2017 ليسجل (4.6) ترليون دينار مقابل (5.8) ترليون دينار عام 2016، أي بنسبة انخفاض (20.9 - %)، فضلاً عن انخفاض الاحتياطي الإلزامي على ودايع القطاع الخاص ليسجل (1.9) ترليون دينار مقارنة مع (2.9) ترليون دينار في عام 2016 مسجلاً نسبة انخفاض (34 - %)، على النحو المبين في الملحق الجدول (8).

شكل (10) الاحتياطي الإلزامي لودائع القطاعين (الحكومي والخاص) لعامي 2016-2017



4-حوالات البنك المركزي

تنفيذاً للسياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي والهادفة إلى تحقيق الاستقرار النقدي في إطار عمليات السوق المفتوحة عن طريق تفعيل أدواته النقدية غير المباشرة في إدارته السيولة العامة استمر العمل بمزاد حوالات استحقاق (91) و(182) يوماً، وفيما يأتي أهم المزادات التي أُقيمت في هذا العام:

- أقام البنك المركزي (6) مزادات لأجل (91) يوماً بمبلغ (100) مليار للإصدارية الواحدة، إذ بلغ المباع الفعلي (195) مليار دينار وبمعدل سعر قطع (1.5 %)، وبلغ المبلغ المسدّد لعام 2017 (50) مليار دينار.
- أقام البنك المركزي (9) مزادات لأجل (182) يوماً بمبلغ (200) مليار دينار للإصدارية الواحدة، إذ بلغ إجمالي المباع الفعلي (735) مليار دينار وبمعدل سعر قطع (2.5 %)، في حين بلغ المسدّد (195) مليار دينار لعام 2017، ملحق الجدول (9).

دور البنك المركزي في تحفيز عملية التنمية

قدم البنك المركزي أكبر مبادرة اقراض في تاريخ العراق لتنشيط القطاعات الاقتصادية الحقيقية وتحقيق التنمية الاقتصادية وتوسيع نطاق الائتمان من خلال دعم سيولة المصارف التجارية المتخصصة (الزراعي، الصناعي، صندوق الإسكان) بمبلغ (5) ترليون دينار لتمكينها من تقديم القروض الى الصناعيين والزراعيين وتقديم القروض الاسكانية والعقارية دعماً للنشاط الاقتصادي وتوفير فرص العمل، وتخصيص مبلغ (1) ترليون دينار للمصارف التجارية الخاصة لتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة. ولأغراض توسيع القاعدة الانتاجية المحلية وتحريك عجلة الاقتصاد وخلق فرص العمل: -

1. ضمن خطة المبادرة لمبلغ (1) ترليون دينار لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وللقطاعات كافة، تم اقراض المصارف مبلغ (18.6) مليار دينار، وذلك خلال عام 2017 لتمويل (616) مشروع، وكالاتي: -

أ. بلغ المبلغ المدفوع لمشاريع القطاع الزراعي (333) مليون دينار، تم من خلالها تمويل (14) مشروع زراعي، وبلغت نسبة التمويل الى هذا القطاع (1.8 %) من اجمالي المبلغ الممنوح.

ب. تمويل مشاريع القطاع الصناعي بمبلغ (1.3) مليار دينار، ولـ (60) مشروع صناعي، وقد بلغت نسبة التمويل الى هذا القطاع (7.1 %) من اجمالي المبلغ الممنوح.

جـ. مشاريع القطاع التجاري وقد بلغت (8.1) مليار دينار، تم من خلالها تمويل (428) مشروع تجاري، وبنسبة تمويل (43.8 %) من اجمالي المبلغ الممنوح.

د. تمويل قطاع الخدمات الصحية والتربوية والسياحية بمبلغ (3.9) مليار دينار، ولـ (114) مشروع خدمي، أي بلغت نسبة التمويل قطاع الخدمات (20.8 %) من اجمالي المبلغ الممنوح.

2. وضعت خطة المبادرة لقرض الـ (5) ترليون دينار التي تم تخصيصها لدعم سيولة المصارف التجارية المتخصصة (الزراعي، الصناعي، صندوق الإسكان، العقاري) ولأجل خمس سنوات. وفي سياق الإجراءات التي قام بها البنك المركزي العراقي عند توزيع قيم المبادرة على المصارف الأربعة المتخصصة والمذكورة أعلاه، فقد تم تقسيم المبالغ، وكالاتي: -

- أ. المصرف الزراعي: تم تخصيص مبلغ (1666) مليار دينار، واستنفد منه مبلغ (15.1) مليار دينار خلال عام 2017 لتمويل المشاريع الزراعية وبنسبة (1%) من المبلغ المخصص.
- ب. المصرف الصناعي: خصص له مبلغ (1666) مليار دينار، واستنفد منه مبلغ (17.7) مليار دينار، وبنسبة (1.1 %) من المبلغ المخصص، مع العرض إنه لم يتم تمويل أي مشروع صناعي خلال عام 2016.
- ج. المصرف العقاري: تم تخصيص مبلغ (834) مليار دينار، واستنفد منه مبلغ (400) مليار دينار خلال عام 2017 لتمويل المشاريع العقارية، أي تم دفع نسبة (48 %) من المبلغ المخصص للمشاريع المطلوبة.
- د. صندوق الإسكان: تم تخصيص مبلغ (834) مليار دينار لتمويل مشاريع الإسكان، وقد استنفد هذا المبلغ بالكامل بواقع (400) مليار دينار في عام 2016، و(434) مليار دينار في عام 2017.

ومن متابعة ما تقدم أعلاه تبين الآتي:

- 1- ان المبلغ المستنفد من مبادرة (1) ترليون دينار الممنوحة من قبل البنك المركزي وللمدة من 2015-2017 هو (45.2) مليار دينار، أي بنسبة (4%) من مبلغ المبادرة.
- 2- اما المبلغ الذي استنفد من مبادرة (5) ترليون دينار الممنوحة من قبل البنك المركزي وللمدة من 2016-2017 فقد بلغ (1512.3) مليار دينار، وبنسبة (30%) من مبلغ المبادرة.

نجحت السلطة النقدية في احتواء حالة الركود للاقتصاد العراقي في ظل ظروف صعبة وبالغة التعقيد من خلال دعم الأنشطة الحقيقية (انتهاج سياسة نقدية تمثلت بتحفيز العرض) على الرغم من بعض المعوقات التي اعترت سياسة التنفيذ من قبل الجهاز المصرفي، إلا إنها تعد خطوة جبارة ومهمة في تفعيل عملية التنمية وتحفيز الاقتصاد العراقي.

ثالثاً/ التطورات المصرفية

اتخذ البنك المركزي خلال عام 2017 مزيداً من الإجراءات الرامية إلى تنظيم عمل المصارف وتعزيز دورها في تمويل النشاط الاقتصادي وضمان سلامة الجهاز المصرفي ومئاته ومن أهم الإجراءات والخطوات التي اتبعتها هذا البنك :-

- الاستمرار بالسماح للمصارف باستثمار ما لا يزيد عن (50%) من (15%) من الاحتياطي الاالزامي للدينار العراقي فقط لشراء حوالات الخزينة لغرض توسع نطاق الائتمان من خلال تشجيع المصارف على الاستثمار في حوالات الخزينة وبما يخدم النهوض بعملية التنمية .
- وتصدر الحوالة من قبل وزارة المالية بشكل سنوي وبالتنسيق مع البنك المركزي.
- لغرض دعم سيولة الجهاز المصرفي استمر البنك المركزي العراقي بإطلاق نسبة الـ (5%) من نسب الاحتياطي الاالزامي المفروض على اجمالي الودائع بالدينار العراقي والدولار الامريكي البالغ (15%) الى:

- المصارف التي تواجه مشاكل سيولة لغرض مواجهة سحبوات زبائنها .
- المصارف التي لاتواجه مشاكل سيولة لغرض تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة .
- تعديل نسب الاحتياطي الاالزامي على الودائع الجارية بنسبة (15%) وودائع التوفير (الادخار) والثابتة بنسبة (10%) للدينار والدولار بموجب قرار مجلس الادارة المرقم (6) في 2017/1/24 .

- تطوير التنظيم في القطاع المصرفي وبناء إطار لحوكمة المصارف من خلال اعداد دراسة للمقارنة بين متطلبات الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي ومتطلبات بازل للحوكمة المصرفية مع منظومة التشريعات العراقية التي تحكم النظام المالي والتعليمات الصادرة عن المؤسسات الرقابية كالبنك المركزي وسوق العراق للأوراق المالية ومسجل الشركات واعداد دليل لحوكمة المصارف على وفق أفضل الممارسات الدولية. واجراء مسح في المصارف كافة لمعرفة مدى تطبيق مبادئ الحوكمة الى جانب اعداد اللوائح الارشادية للحوكمة وأعمامها على المصارف كافة.

- تعزيز ممارسات الإفصاح والشفافية من خلال وضع خطة للتحويل التدريجي للمصارف نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية وإلزام المصارف كافة بتطبيقها وفق مدة محددة. وتعزيز مفهوم الشفافية والإفصاح في المعاملات المالية والمصرفية التي تقدمها البنوك الى عملائها وفي جميع القطاعات.

- دعم وتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية.

- انشاء مؤسسة لضمان الودائع والسعي للانضمام الى المؤسسة الدولية لضمان (IADI) بما يساعد على بناء مؤسسة رصينة قادرة على طمأنة المودعين على سلامة أموالهم.

- تطوير قطاع الرقابة والإشراف من خلال إنجاز تقييم المصارف وتصنيفها في العراق على وفق النظم العالمية، تطوير مهام قسم إدارة المخاطر واعتماد متطلبات الرقابة الاشرافية في المصارف على وفق متطلبات بازل (III).

- تم تصنيف المصارف المراسلة للمصارف العاملة في العراق لاغراض نافذة بيع العملة الاجنبية، وذلك بمنح درجة لكل مصرف مراسل حسب تصنيفه الائتماني وفق خمسة معايير (A,B,C,D,E) على اساس معايير الامتثال وحالات الابلاغ عن غسيل الاموال.
- الالتزام بمتطلبات الافصاح عن مصادر اموال الزبائن وتطبيق مبدأ (اعرف زبونك) والتحقق منها وتوثيقها من خلال التعرف على هوية العميل والتحقق منها والحصول على نسخة من هذه الوثائق موقعة من قبل الموظف المختص لديه بما يفيد انها نسخة طبق الاصل .
- تعزيز الشمول المالي، إذ ان اعمام الخدمات المالية ركيزة اساسية لتحقيق الرخاء المشترك وعنصراً محفزاً للحد من الفقر واتاحة فرص الحصول على الخدمات الاساسية التي يقدمها النظام المالي الرسمي لجميع شرائح المجتمع .
- تعزيز وتقوية القطاع المصرفي والمؤسسات المالية واستكمال البنى التحتية لأنظمة الدفع إذ تم على أساس ذلك الآتي:-
 - أ- بعد نجاح مشروع توطين رواتب موظفي البنك المركزي وبلوغه نسبة الانجاز (100%) ، تم تعميم المشروع على باقي الوزارات والمؤسسات الحكومية وتشكيلاتها.
 - ب- تفعيل نظام السوق الثانوية من خلال توفير سوق أو عدة أسواق لتبادل عمليات المتاجرة والخاصة بطلبات البيع والشراء للسندات الحكومية ، ويعتبر من الخطوات المهمة لتطوير نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية CSD مما يسهل عمليات البيع والشراء بين المصارف.
 - ج- وضع المؤشرات الخاصة بالشمول المالي لقياس نسبة الشمول المالي في العراق من خلال ارسال استمارات خاصة للمصارف العاملة في العراق وشركات التحويل المالي ومزودي خدمات الدفع الالكتروني.
 - د- توحيد ارقام الحسابات المصرفية في جميع المصارف العاملة في العراق من خلال توحيد تركيبة ومواصفات رقم الحساب داخل القطاع المصرفي باعتماد الرقم المصرفي الموحد (IBAN) والذي يتكون من (23) مرتبة.
 - هـ- اسناد وتحديث وصيانة البرامج للأنظمة وحسب طلب الجهة المستفيدة مثل نظام تبادل المعلومات الائتمانية لقسم تبادل المعلومات الائتمانية لدائرة مراقبة الصيرفة والائتمان، نظام الاحتياطات للبنك المركزي العراقي وحسابات (DFI) لدائرة الاستثمارات ، متابعة نظام (ICBS)، نظام الموجودات الثابتة والمخازن (IMAD) لدائرة المحاسبة .

و- انجاز الاعمال الخاصة بالشبكة الافتراضية (VPN) لربط المصارف باستخدام منظومة (Palo Alto VM-200)، وانجاز كافة الاعمال الخاصة بالمشاريع (BSRS) الرقابة المصرفية ، نظام (Microsoft) وفروعه .

ز- انشاء وإدارة المقسم الوطني (National Switch) للدفع بالتجزئة للمدفوعات عبر استخدام البطاقات والمدفوعات عبر الهاتف النقال والمشاركة في نظام الدفع الإقليمي العربي، توفير الضمانات للتحويلات عن طريق نظام المدفوعات. ومشروع الدينار الإلكتروني (ED) لتحصيل الفواتير الخاصة بمستحقات دوائر الدولة من خلال بطاقات الدفع المسبق.

1- هيكل الجهاز المصرفي لعام 2017

بلغ عدد المصارف التجارية العاملة في العراق نهاية عام 2017 (69) مصرفاً، شملت (7) مصارف حكومية تتوزع على :-

- (3) مصارف تجارية
- (3) مصارف متخصصة
- (1) مصرف اسلامي
- (62) مصرفاً أهلياً (خاصاً)، وهذه الأخيرة تتضمن (24) مصرفاً تجارياً محلياً و(15) مصرفاً أجنبياً و(23) مصرفاً إسلامياً منها (19) محلي و4 أجنبي).

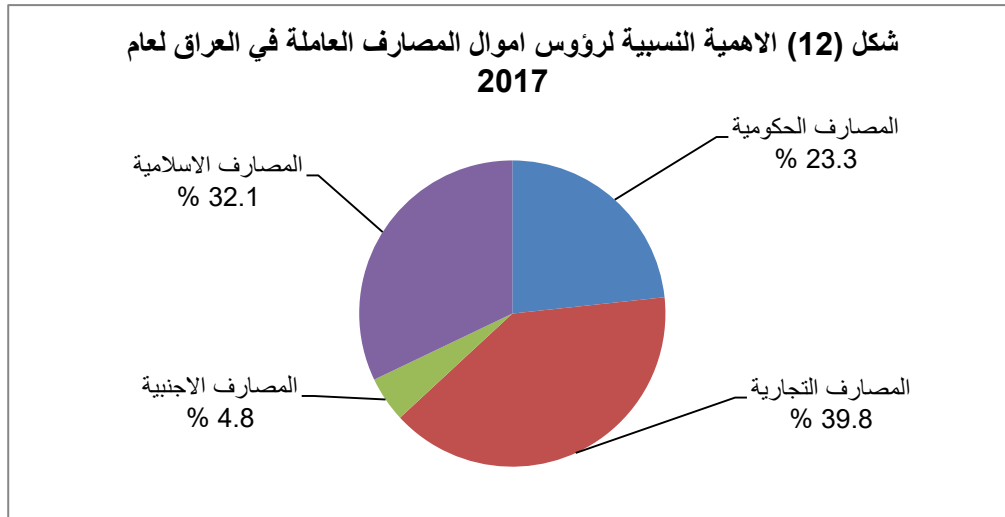
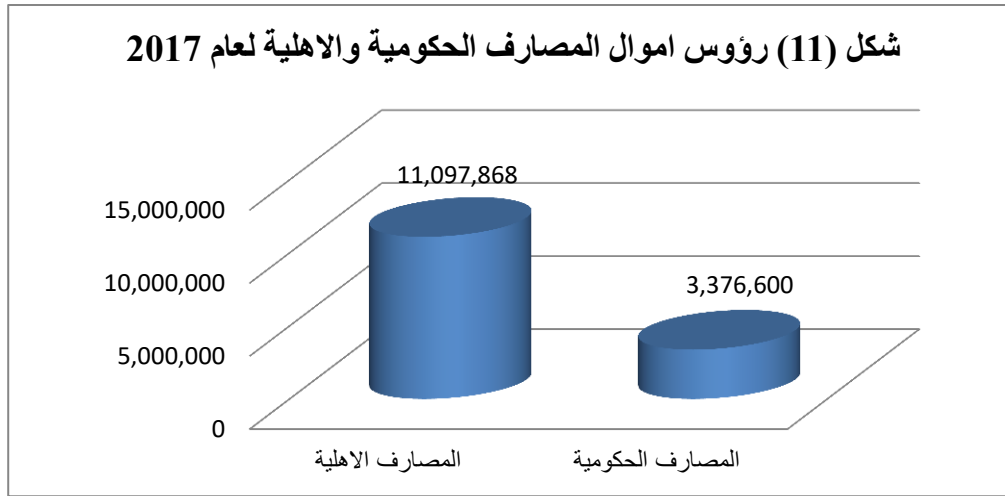
2- الوضع المالي للجهاز المصرفي

سجل إجمالي رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق خلال عام 2017 ارتفاعاً بنسبة (23.9%) ليسجل مبلغ قدره (14.5) ترليون دينار مقابل (11.7) ترليون دينار عام 2016 .

تركزت النسبة الأكبر في رؤوس أموال المصارف الأهلية التي بلغت (11.1) ترليون وبنسبة (76.7%) من إجمالي رؤوس الأموال العاملة في العراق، احتلت المصارف الأجنبية المرتبة الأولى في هذه الزيادة بنسبة (81.6%) قياساً بالعام الماضي وبنسبة مساهمة (4.8%) من إجمالي رؤوس أموال المصارف، فضلاً عن ارتفاع رؤوس أموال المصارف الإسلامية بنسبة (37.1%) وبمساهمة (32.1%).

فيما سجلت رؤوس أموال المصارف التجارية المحلية ارتفاعاً طفيفاً بلغت نسبته (0.7%) لتبلغ نسبة مساهمتها (39.8%) من إجمالي رؤوس أموال المصارف التجارية .

وسجلت رؤوس أموال المصارف الحكومية ارتفاعاً مقداره (1.1) ترليون دينار أي بنسبة (50%) مقارنة بالعام السابق لتبلغ (3.4) ترليون دينار مقابل (2.3) ترليون دينار عام 2016 مشكلة نسبة (23.3%) من إجمالي رؤوس الأموال التجارية .



سجل مجموع موجودات المصارف التجارية انخفاضاً نهاية عام 2017 بنسبة (29.2%-) عن العام السابق، لتتخفض إلى (156.7) ترليون دينار مقابل (221.2) ترليون دينار لعام 2016، تحتل المصارف الحكومية (83.8%) من مجموع موجودات القطاع المصرفي و(16.2%) للمصارف الأهلية، تصدر مصرف الرشيد النسبة الأكبر من حيث موجوداته البالغة (63.1) ترليون دينار وبنسبة (48.0%) من مجموع موجودات المصارف الحكومية ، وبنسبة (40.2%) من إجمالي الموجودات للقطاع المصرفي، يليه مصرف الرافدين والعراقي للتجارة حيث بلغت موجوداتهما (37.6)، (25) ترليون دينار وبنسبة (28.6%)، (19.1%) على التوالي من إجمالي الموجودات الحكومية، أما بالنسبة إلى المصارف الأهلية فقد تصدرت موجودات المصارف (المنصور، بغداد وكردستان الدولي للاستثمار والتنمية) النسب الأكبر من مجموع موجودات المصارف الأهلية البالغة (25.3) ترليون دينار، وبنسبة مساهمة بلغت (5.3% ، 4.7% ، 4.3%) على التوالي من إجمالي موجودات المصارف الأهلية.

3-الموازنة الموحدة للمصارف التجارية العاملة في العراق

تشير البيانات المالية للمصارف التجارية في العراق نهاية عام 2017 الى تراجع الأداء المصرفي من خلال الموجودات (المطلوبات) بنسبة (21-%) قياساً بالعام السابق لتصل الى (148.2) ترليون دينار مقابل (187.6) ترليون دينار نهاية عام 2016 كما يظهر في جدول (8).

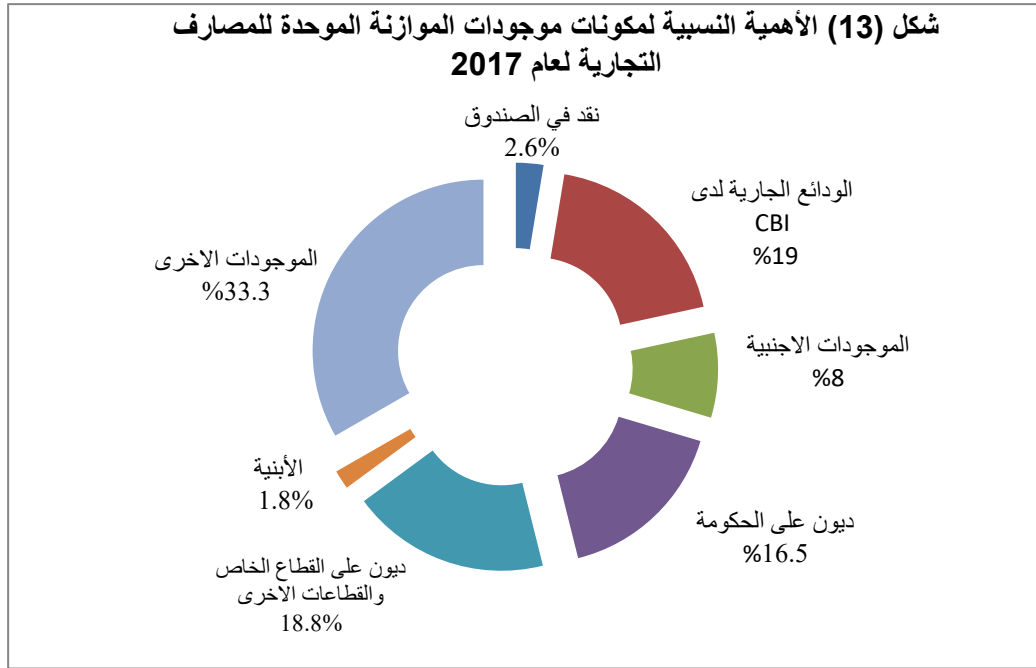
وقد جاء هذا الانخفاض كمحصلة لانخفاض الودائع الجارية لدى البنك المركزي العراقي، والموجودات الأجنبية والموجودات الأخرى مقابل انخفاض ودائع الحكومة والمطلوبات الأجنبية في جانب المطلوبات.

وفيما يلي تحليل للتطورات الحاصلة في موازنة المصارف التجارية لعام 2017:

جانب الموجودات

اظهر جانب الموجودات نهاية عام 2017 الى حدوث انخفاض كبير في بند الموجودات الاخرى بنسبة (47-%) مقارنة بالعام السابق لتبلغ نسبة مساهمتها (33.3%) من مجموع موجودات المصارف وسجلت الودائع الجارية لدى البنك المركزي العراقي انخفاضاً بنسبة (2.9-%) عن العام السابق لتبلغ (28.2) ترليون دينار مقابل (29) ترليون دينار للعام السابق وبنسبة مساهمة (19%) من مجموع موجودات المصارف، وسجلت فقرة الموجودات الأجنبية هي الاخرى انخفاضاً بنسبة (2-%) قياساً بالعام السابق 2016 لتسجل (11.9) ترليون دينار مقابل (12.1) ترليون دينار للعام السابق، فيما سجلت فقرة النقد في الصندوق نسبة مساهمته بلغت (2.6 %) من اجمالي الموجودات وحقت زيادة بنسبة (23.4 %) عن العام السابق.

اما بخصوص مديونية الحكومة فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة (14.7%) قياساً بالعام السابق وارتفعت كذلك مديونية القطاع الخاص والقطاعات الأخرى بنسبة (4.5%) وبالتالي فقد شكلت مديونية الحكومة والقطاع الخاص ما نسبته (16.5%) و (18.8%) من اجمالي الموجودات، كما موضح في الجدول (8).



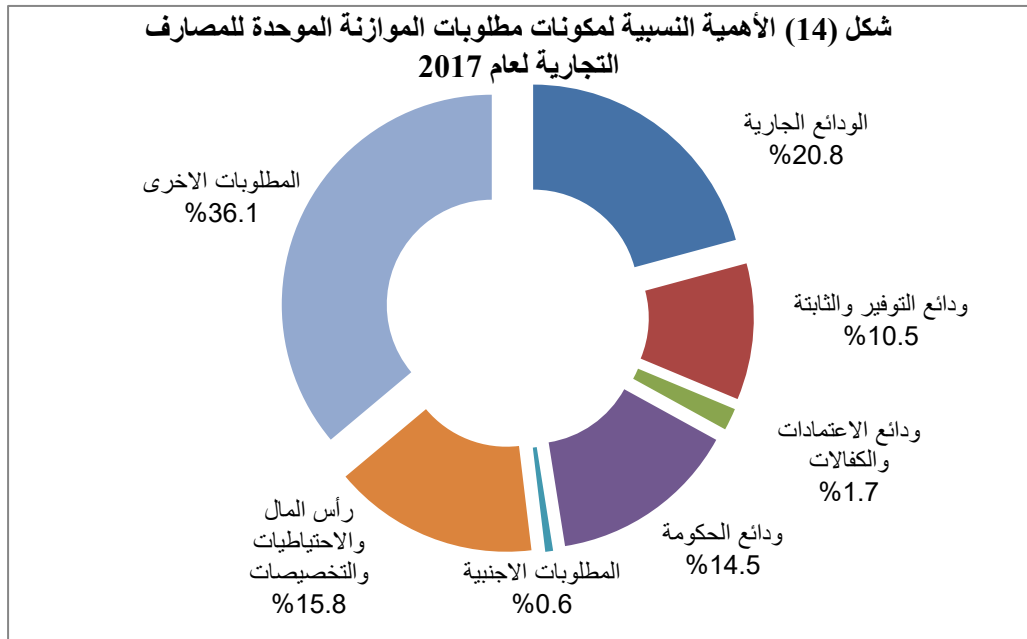
جانب المطلوبات

يلاحظ في جانب المطلوبات زيادة الودائع للقطاع الخاص كما في جدول (8)، إذ ازدادت الودائع الجارية بنسبة (7.5%) عن العام السابق لتسجل (30.8) ترليون دينار مقابل (28.7) ترليون دينار عام 2016، تليها ودائع التوفير والثابتة بنسبة (6.3%) ومن ثم ودائع الاعتمادات والكفالات التي سجلت ارتفاعاً ضئيلاً بلغت نسبته (0.1%) عن العام السابق 2016 ولتساهم كل منهما بنسبة (10.5%) و (1.7%) من إجمالي المطلوبات. بالمقابل سجلت الودائع الحكومية انخفاضاً بنسبة (9.8%-) قياساً بالعام السابق لتسجل (21.4%) ترليون دينار مقابل (23.7) ترليون دينار لعام 2016، فيما ساهمت بنسبة (14.5) من إجمالي المطلوبات.

أما فيما يخص المطلوبات الأجنبية فقد شهدت هي الأخرى انخفاضاً عن العام السابق بلغت نسبته (2.4%-)، لتسجل أدنى نسبة مساهمة بلغت (0.6%) من إجمالي مطلوبات المصارف.

سجل معدل نمو فقرة رأس المال والاحتياطيات والتخصيصات لهذا العام ارتفاعاً بلغت نسبته (13.4%) قياساً بالعام السابق وسجل نسبة مساهمة بلغت (15.8%) من مجموع مطلوبات الموازنة، فيما سجل بند المطلوبات الأخرى انخفاضاً بنسبة (44.6%-) عن العام السابق، إذ بلغت نسبة مساهمته (36.1%).

مع الإشارة إلى أن المصارف التجارية لم تلجأ خلال هذا العام إلى الاقتراض من البنك المركزي.



جدول (8)

الموازنة الموحدة للمصارف التجارية لعامي 2016-2017

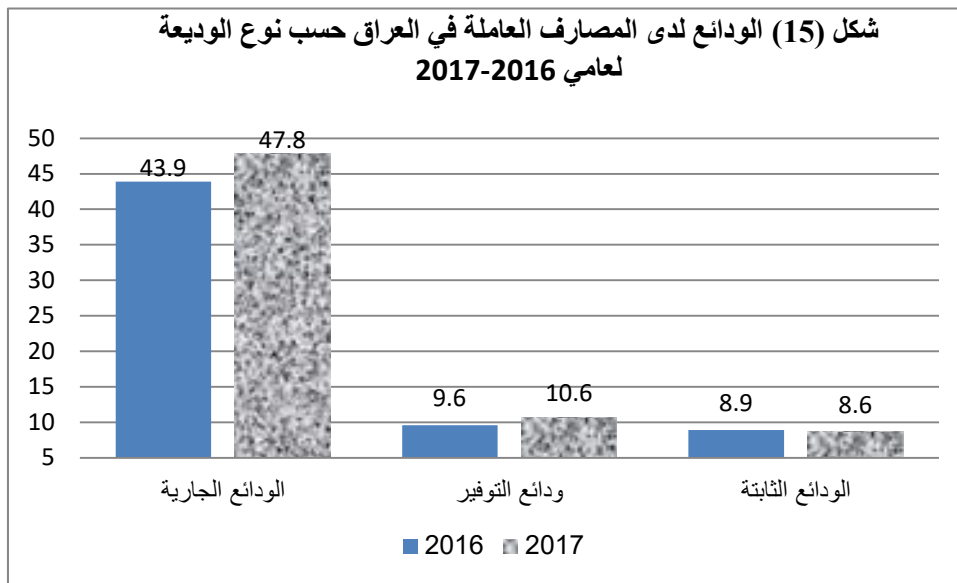
مليون دينار

الأهمية النسبية %	نسبة التغير %	Dec.2017	Dec.2016	الفقرات
				الموجودات
2.6	23.4	3893345	3156285	نقد في الصندوق
19.0	(2.9)	28215678	29047870	الودائع الجارية لدى البنك المركزي العراقي
8.0	(2.0)	11,902,000	12,144,096	الموجودات الأجنبية
16.5	14.7	24373280	21254131	ديون على الحكومة
18.8	4.5	27809664	26616637	ديون على القطاع الخاص والقطاعات الأخرى
1.8	17.6	2632766	2239037	الأبنية
33.3	(47.0)	49334713	93132364	الموجودات الأخرى
100.00	(21.0)	148161446	187590420	مجموع الموجودات أو المطلوبات
				المطلوبات
20.8	7.5	30818242	28657797	الودائع الجارية
10.5	6.3	15612025	14690777	ودائع التوفير والثابتة
1.7	0.1	2521009	2518049	ودائع الاعتمادات والكفالات
14.5	(9.8)	21446440	23765136	ودائع الحكومة
0.6	(2.4)	874005	895180	المطلوبات الأجنبية
—	—	—	—	الاستلاف من البنك المركزي
15.8	13.4	23458523	20678663	رأس المال والاحتياطيات والتخصيصات
36.1	(44.6)	53431202	96384818	المطلوبات الأخرى

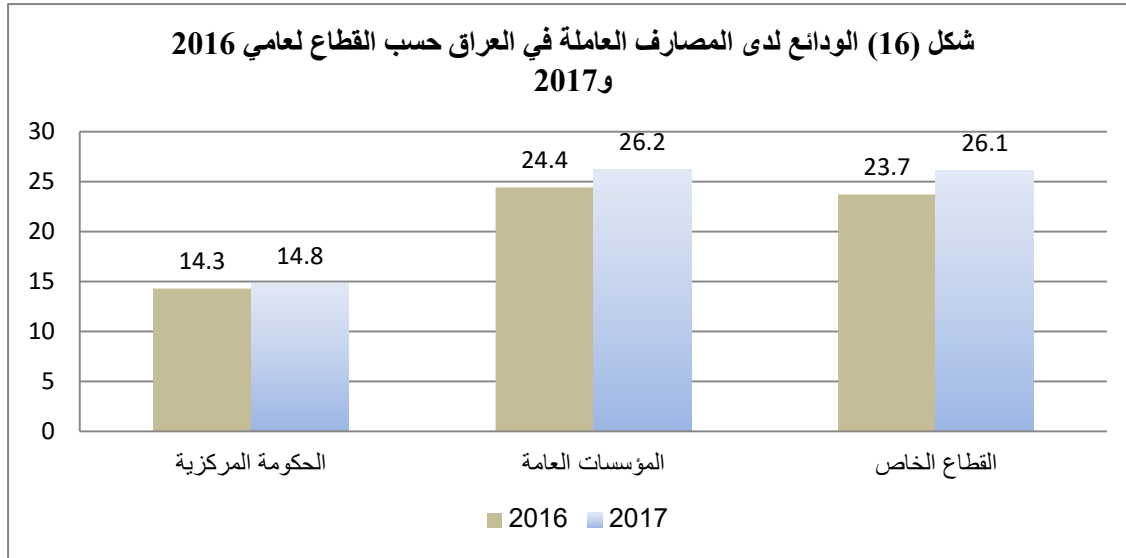
4-الودائع المصرفية

سجل إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة في العراق نهاية عام 2017 ارتفاعاً بمقدار (4.6) ترليون دينار أي بنسبة (7.5%) عن مستواها المسجل عام 2016، ولتشكل مانسبة (29.7%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ليصل إلى (67.0) ترليون دينار مقابل (62.4) ترليون دينار عام 2016 ويعزى هذا الارتفاع في الودائع إلى الارتفاع الحاصل في الودائع الجارية في كل من قطاع المؤسسات العامة، القطاع الخاص والحكومة المركزية بنسبة (10.1%)، (8.7%)، (6.8%) على التوالي، كذلك ارتفاع ودائع التوفير في قطاع المؤسسات العامة والقطاع الخاص بنسبة (57.5%) و (10.6%) على التوالي، فضلاً عن ارتفاع الودائع الثابتة في القطاع الخاص بنسبة (26.4%)، وذلك بالمقارنة مع مستواها المسجل نهاية عام 2016.

ويلاحظ عند تحليل هيكل إجمالي الودائع وفقاً للنوع، فإن ارتفاع إجمالي الودائع جاء نتيجة لارتفاع إجمالي الودائع الجارية بنسبة (8.9%) عن العام السابق، لتسجل (47.8) ترليون دينار مقابل (43.9) ترليون دينار لعام 2016، وودائع التوفير بنسبة ارتفاع (10.7%)، في المقابل سجلت الودائع الثابتة انخفاضاً بنسبة (3.2%) عن العام السابق.



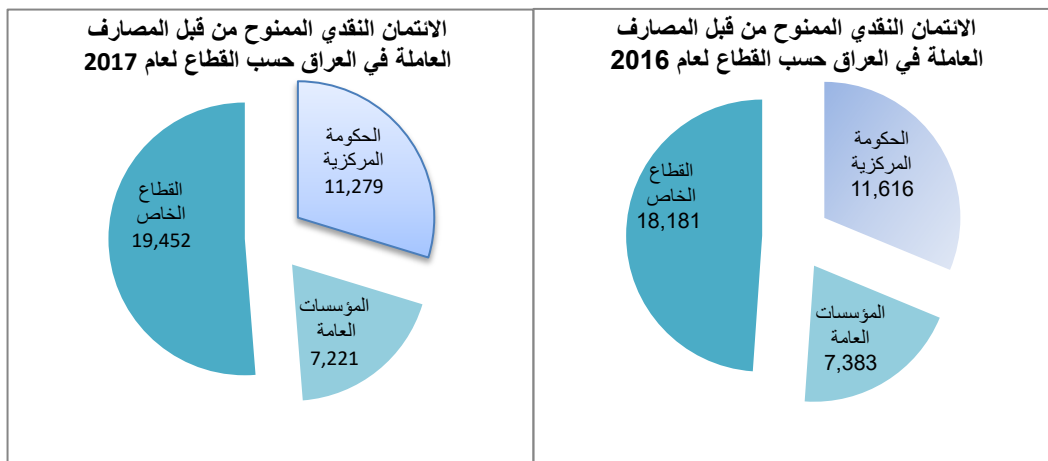
وعلى صعيد هيكل الودائع حسب القطاعات، يلاحظ ارتفاع كل من ودائع الحكومة المركزية بنسبة (3.7%) عن العام السابق، وودائع القطاع الخاص بنسبة (10.1%)، في المقابل ارتفعت ودائع المؤسسات العامة بنسبة (7.1%)، ولتشكل كل منهم مانسبته (22.1%)، (38.9%) و (39%) على التوالي من إجمالي الودائع كما موضح في ملحق الجدول (10).



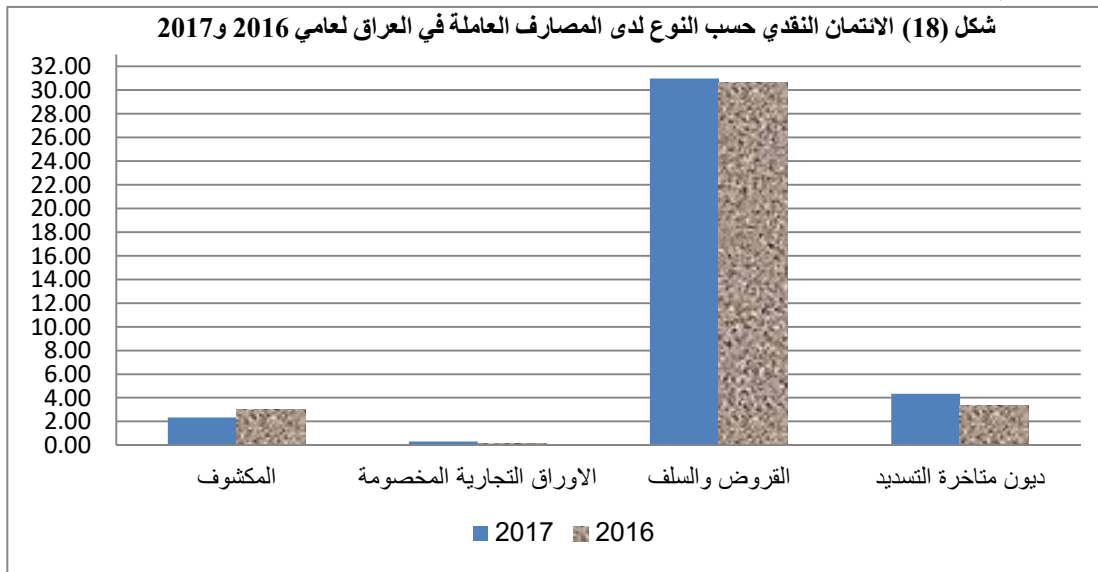
5- الائتمان المصرفي

سجل الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف العاملة في العراق نهاية عام 2017 ارتفاعاً مقداره (0.8) ترليون دينار، وبنسبة (2.1%) عن العام السابق ليصل إلى (38) ترليون دينار مقابل (37.2) ترليون دينار، فيما شكل مانسبته (16.8%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ومن ملحق الجدول (11) وفقاً للجهة المقترضة، يلاحظ ارتفاع رصيد التسهيلات الائتمانية (النقدية) الممنوحة إلى القطاع الخاص هذا العام بنسبة (7%) مقارنة بالعام السابق والذي احتل المرتبة الأولى من حيث نسبة مساهمته البالغة (51.3%) من إجمالي الائتمان النقدي الممنوح، بالمقابل انخفض رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوح إلى الحكومة المركزية والمؤسسات العامة بنسبة (2.9%) و (2.2%) عن العام السابق وبنسبة مساهمته بلغت (29.7%) و (19.0%) من إجمالي الائتمان النقدي الممنوح.

شكل (17) الائتمان النقدي الممنوح من المصارف العاملة في العراق حسب القطاعات لعامي 2016-2017



اما فيما يخص توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً لتصنيفها النوعي ، فقد استحوذت فقرة القروض والسلف غالبية الائتمان الممنوح من المصارف العاملة في العراق لتسجل نسبة نمو بلغت (1.2%) وبنسبة مساهمة (81.6%) من إجمالي رصيد الائتمان، يليها فقرة الديون المتأخرة التسديد لتسجل نسبة نمو بلغت (29.7%) عن العام الماضي وبنسبة مساهمة (11.4%)، كذلك ارتفاع الاوراق التجارية المخصومة بنسبة (91.8%) وبنسبة مساهمة (0.8%) ، فيما انخفض رصيد الحسابات المكشوفة بنسبة (23.4%-) وبمساهمة (6.2%) من اجمالي رصيد الائتمان، ملحق جدول (11).

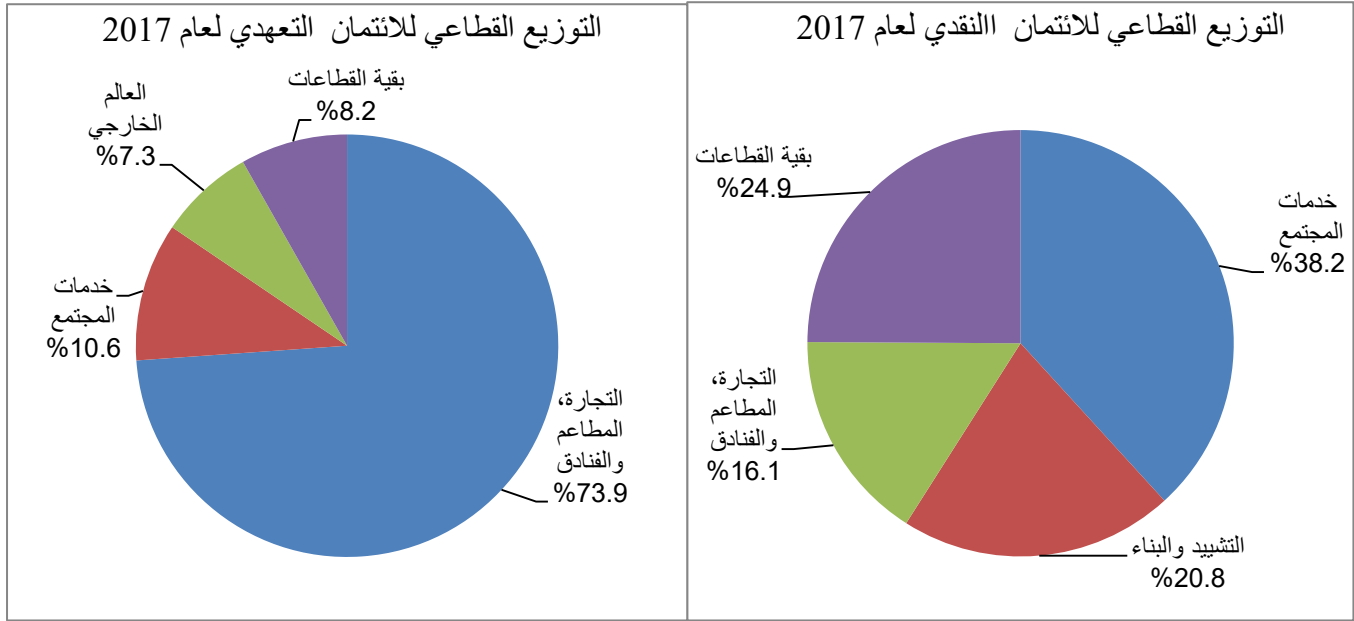


وعلى صعيد التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية التعهدية الممنوحة من قبل المصارف العاملة في العراق فقد سجل الائتمان النقدي ارتفاعاً بنسبة (2.1%) عام 2017 عن العام السابق ليسجل (37.9) ترليون دينار مقابل (37.2) ترليون عام 2016. احتل قطاع خدمات المجتمع المرتبة الأولى من اجمالي الائتمان النقدي بنسبة (38.2%) يليه قطاع التشييد والبناء بنسبة (20.8%) ثم جاء قطاع التجارة، المطاعم والفنادق بالمرتبة الثالثة وبنسبة (16.1%) فيما سجلت بقية القطاعات ما نسبته (24.9%) من اجمالي الائتمان النقدي.

اما على صعيد الائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية العاملة في العراق فقد سجل انخفاضاً بنسبة (16.9%) لعام 2017 عن العام السابق مسجلة ما مقداره (27.7) ترليون دينار مقابل (33.3) ترليون دينار عام 2016. وقد تصدر قطاع التجارة، المطاعم والفنادق المرتبة الأولى من اجمالي الائتمان التعهدي الممنوح بنسبة (73.9%) يليها قطاع

خدمات المجتمع بنسبة (10.6 %) فيما سجل العالم الخارجي المرتبة الثالثة بنسبة (7.3 %)، بينما سجلت بقية القطاعات (8.2 %) من مجموع الائتمان التعهدي الممنوح كما هو في ملحق جدول (12).

شكل رقم (19) التوزيع القطاعي للائتمان النقدي والتعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية لعام 2017





الفصل الرابع

تطورات قطاع المالية العامة

Developments in the Public Finance Sector

تطورات المالية العامة

من خلال متابعة تطورات الموازنة العامة للدولة نلاحظ الآتي: -

- سجلت الموازنة العامة الاتحادية فائضاً مالياً مقداره (1.8) ترليون دينار مشكلاً ما نسبته (1 %) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، مقابل عجز مالي قدره (12.7-) ترليون دينار ونسبة (6.2-) % من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عام 2016، وكما مبين في جدول (9).

- ارتفعت الإيرادات العامة الفعلية بنسبة (42.1 %) عن عام 2016 مشكلة ما نسبته (34.2 %) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، كما سجل الانفاق العام (الفعلي) ارتفاعاً بنسبة (12.6 %) قياساً بعام 2016 مشكلة ما نسبته (33.4 %) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وكما مبين في الجدول (9).

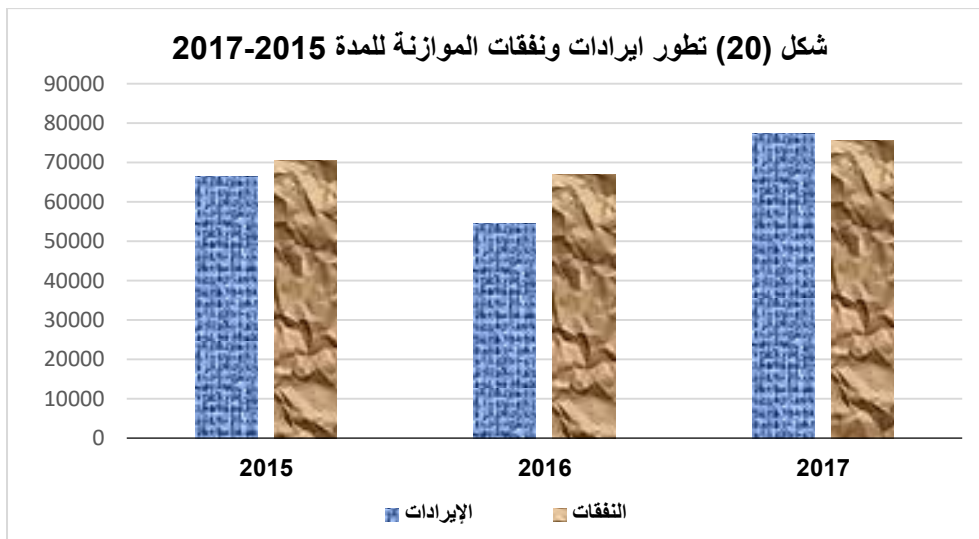
جدول (9)

تطور الإيرادات والانفاق الفعلي للموازنة العامة للدولة للمدة 2015-2017

مليار دينار

2017	2016	2015	الأبواب
77335.9	54409.3	66470.3	الإيرادات الفعلية
42.1	(18.1)	(37.1)	معدل النمو %
75490.1	67067.4	70397.5	النفقات الفعلية
12.6	(4.7)	(38.0)	معدل النمو %

المصدر وزارة المالية/ دائرة المحاسبة



1- الإيرادات العامة

سجلت الإيرادات العامة الفعلية خلال عام 2017 ارتفاعاً قدره (22.9) ترليون دينار، أي بنسبة (42.1 %) عن العام السابق لتسجل (77.3) ترليون دينار عام 2017 مقابل (54.4) ترليون دينار عام 2016 وكما في ملحق الجدول (13)، فيما بلغت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (34.2 %)، ويعزى ارتفاع الإيرادات العامة بالدرجة الأساس الى الارتفاع الملحوظ بالإيرادات النفطية والثروات المعدنية بمقدار (20.8) ترليون دينار وبنسبة (47 %) عن العام السابق، إذ سجلت نسبة مساهمة بلغت (84.1 %) من إجمالي الإيرادات، تليها الضرائب على الدخل والثروات بنسبة (40.4 %) وبنسبة مساهمة (5.9 %) من إجمالي الإيرادات، وسجلت الإيرادات الأخرى نمواً بنسبة (18.8 %) وبنسبة مساهمة (2.9 %)، وسجلت الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج ارتفاعاً واضحاً وبنسبة (179 %) وبنسبة مساهمة (2.3 %) من إجمالي الإيرادات العامة، أما المتبقي من أبواب الإيرادات المتمثلة بـ (الرسوم، حصة الموازنة من أرباح القطاع العام، الإيرادات الرأسمالية) فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة (17.8 %، 2.7 %، 38.9 %) على التوالي وبنسبة مساهمة (2 %) من إجمالي الإيرادات، فيما سجلت الإيرادات التحويلية انخفاضاً واضحاً وبنسبة (-27.1 %)، مشكلة نسبة مساهمة بلغت (2.3 %) من إجمالي الإيرادات العامة، وكما موضح في الجدول (10).

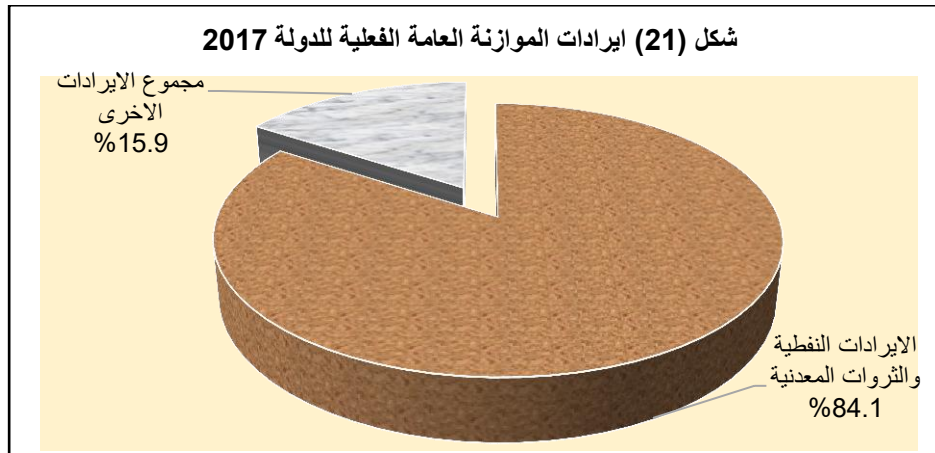
جدول (10)

معدل نمو أبواب الإيرادات الفعلية مرتبة بحسب نسب مساهمتها في إجمالي الإيرادات لعام 2017

(مليار دينار)

أبواب الإيرادات/ الفعلية	معدل النمو %	نسبة المساهمة %
الإيرادات النفطية والثروات المعدنية	47	84.1
الضرائب على الدخل والثروات	40.4	5.9
إيرادات أخرى	18.8	2.9
الإيرادات التحويلية	-27.1	2.8
الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج	179	2.3
الرسوم	17.8	1.0
حصة الموازنة من أرباح القطاع العام	2.7	0.9
الإيرادات الرأسمالية	38.9	0.1
المجموع		100

المصدر: وزارة المالية/ دائرة المحاسبة



الانفاق العام

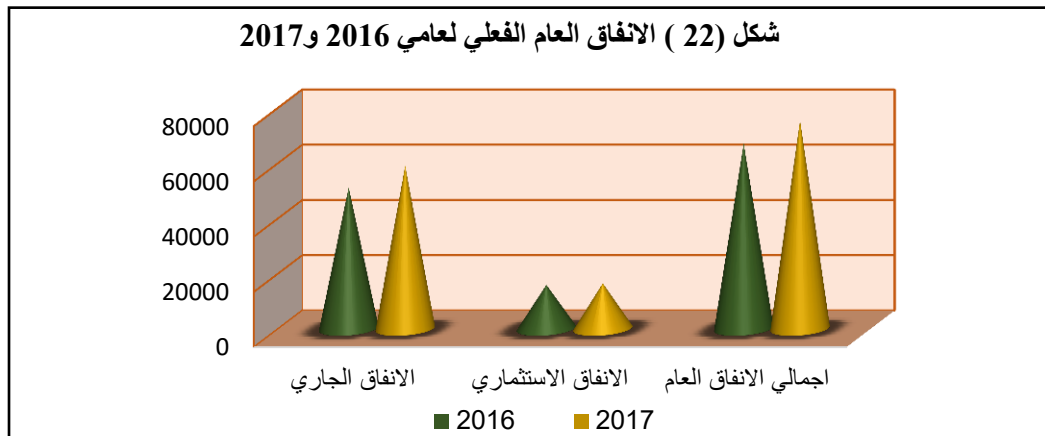
سجل الانفاق العام الفعلي لعام 2017 ارتفاعا مقداره (8.4) ترليون دينار، أي بنسبة (12.6 %) مقارنة بعام 2016 ليبلغ (75.5) ترليون دينار مقابل (67.1) ترليون دينار لعام 2016 وبنسبة (33.4 %) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وذلك نتيجة للارتفاع الحاصل في الانفاق العام بشقيه (الجاري والاستثماري) وبنسبة (15.3) %، (3.6 %) على التوالي مقارنة بعام 2016، وكما مبين في الجدول (11) .

جدول (11)
الانفاق العام الفعلي لعامي 2016 و 2017

مليار دينار

النسبة الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية %		نسبة التغير %	المبلغ		الانفاق العام
2017	2016		2017	2016	
26.1	25.1	15.3	59025.7	51173.4	الانفاق الجاري
7.3	7.8	3.6	16464.4	15894.0	الانفاق الاستثماري
33.4	32.9	12.6	75490.1	67067.4	اجمالي الانفاق العام الفعلي

المصدر: وزارة المالية/ دائرة المحاسبة



الانفاق الجاري

سجل الانفاق الجاري لعام 2017 ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة (15.3 %) أي بمقدار (7.8) ترليون دينار ليلغ (59.0) ترليون دينار مقابل (51.2) ترليون دينار عام 2016 كما في ملحق جدول (14)، مشكلاً نسبة (26.1 %) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويعزى ذلك الى الارتفاع الحاصل في جميع مكونات الانفاق الجاري، فقد سجلت فقرة تعويضات الموظفين ارتفاعاً بنسبة (3.2 %) ، إذ تشكل هذه الفقرة النسبة الأكبر من إجمالي الانفاق الجاري والبالغة (55.7 %)، تليها فقرة الرعاية الاجتماعية بنسبة (43.2 %) وبنسبة مساهمة (25.1 %) من إجمالي هذه النفقات، كما سجلت فقرات (المنح والاعانات وخدمة الدين، المستلزمات السلعية والمستلزمات الخدمية) ارتفاعاً بنسبة (5.3 %، 135.3 %، 10.7 %) على التوالي من إجمالي الانفاق الجاري، فيما شكلت نسب مساهمتها من إجمالي هذا الانفاق (11.6 %) ، (4.9 %) و(1.3 %) على التوالي ، أما باقي أبواب الصرف فقد سجلت ارتفاعاً بنسب متفاوتة تراوحت بين (370 % كحد أعلى و 9.4 % كحد أدنى)، فيما شكلت نسبة مساهمة بلغت (1.4 %)، وكما موضح في جدول (12).

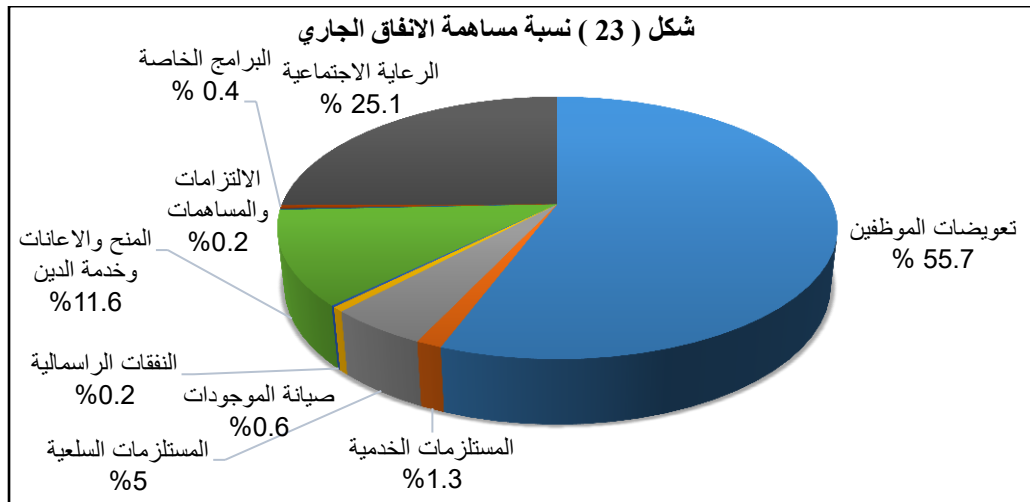
جدول (12)

معدل نمو أبواب الصرف (الانفاق الجاري) مرتبة بحسب نسب مساهمتها في إجمالي الانفاق الجاري لعام 2017

(مليار دينار)

نسبة المساهمة %	معدل النمو %	ابواب الصرف
55.7	3.2	تعويضات الموظفين
25.1	43.2	الرعاية الاجتماعية
11.6	5.3	المنح والاعانات وخدمة الدين
4.9	135.3	المستلزمات السلعية
1.3	10.7	المستلزمات الخدمية
0.6	9.4	صيانة الموجودات
0.4	370.0	البرامج الخاصة
0.2	20.8	الالتزامات والمساهمات
0.2	17.1	النفقات الراسمالية

المصدر: وزارة المالية/ دائرة المحاسبة



الانفاق الاستثماري

سجل الانفاق الاستثماري لعام 2017 ارتفاعاً قدره (0.6) ترليون دينار وبنسبة (3.6%) ليبلغ (16.5) ترليون دينار وبنسبة (7.3%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، مقارنة بـ (15.9) ترليون دينار عام 2016 وبنسبة (7.8%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، حيث استحوذ القطاع الصناعي على أعلى نسبة تخصيص من إجمالي إنفاق الموازنة الاستثمارية مسجلاً نسبة مساهمة بلغت (86.3%) يليه قطاع المباني والخدمات بنسبة (11.5%)، كما سجل القطاع الزراعي نسبة مساهمة بلغت (0.3%)، فيما حصلت بقية القطاعات على النسبة المتبقية البالغة (1.9%) من إجمالي الانفاق الاستثماري، وكما موضح في الجدول (13).

جدول (13)

نسب نمو أبواب الصرف (النفقات الاستثمارية) مرتبة بحسب نسب مساهمتها في إجمالي النفقات الاستثمارية لعام 2017

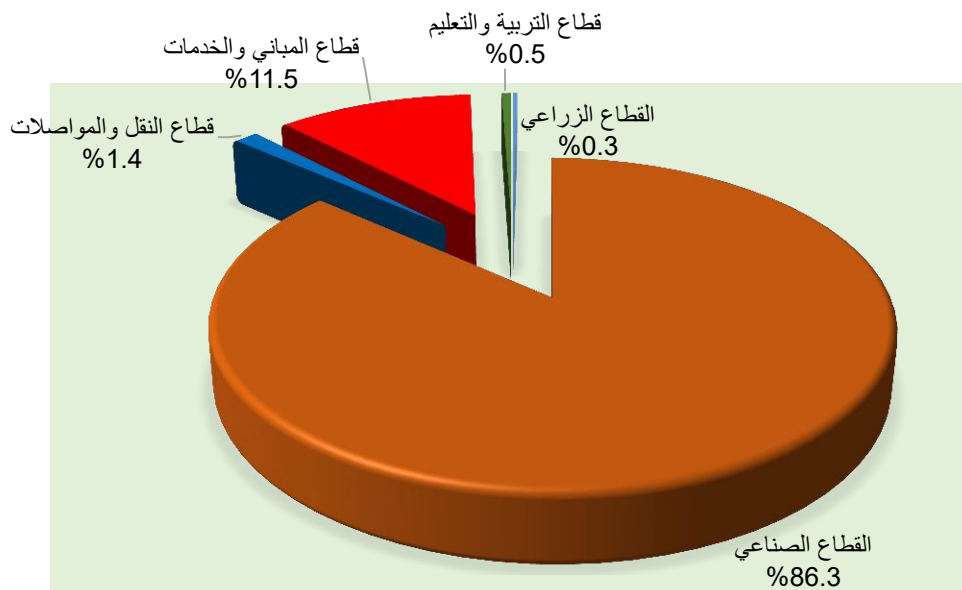
(مليار دينار)

أبواب الصرف	نسب النمو %	نسبة المساهمة % في إجمالي النفقات الاستثمارية
القطاع الصناعي	6.8	86.3
قطاع المباني والخدمات	-5.6	11.5
قطاع النقل والمواصلات	-16.7	1.4
قطاع التربية والتعليم	31.3	0.5
القطاع الزراعي	-82.8	0.3
المجموع		100

المصدر: وزارة المالية/ دائرة المحاسبة

شكل (24)

مكونات نفقات الموازنة الاستثمارية لعام 2017





الفصل الخامس
تطورات القطاع الخارجي
وميزان المدفوعات العراقي

**Developments of External Sector and Iraqi
Balance of Payments**

تطورات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات العراقي

أولاً- التجارة الخارجية

تشكل التجارة الدولية أداة تمكينه قوية لتحقيق التنمية الاقتصادية لما لها من أهمية بالغة في تدفق الأموال والتكنولوجيا، حيث يعتمد العراق على الصادرات النفطية في تحقيق فوائض مالية ضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تساهم الاستيرادات الرأسمالية في تحسين القدرة الإنتاجية لكافة القطاعات والتي تسهم بشكل مباشر وغير مباشر في النمو الاقتصادي.

في ضوء البيانات المتاحة سجل حجم التجارة الخارجية ارتفاعاً بلغت نسبته (27.8%) ليبلغ (114) ترليون دينار، مقابل (89.2) ترليون دينار، ويعزى ذلك الى ارتفاع قيمة كل من الصادرات والاستيرادات، إذ ارتفعت الصادرات بنسبة (39.6%) لتسجل (68.2) ترليون دينار مقابل (48.8) ترليون دينار، وذلك لارتفاع صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية الى (68.1) ترليون دينار مقابل (48.8) ترليون دينار العام السابق، نتيجة لارتفاع معدل سعر برميل النفط في الأسواق العالمية الى (49.3) دولار للبرميل الواحد مقارنة مع (36) دولار عام 2016، كما ارتفعت الاستيرادات على أساس سيف بنسبة (13.5%) عن العام السابق لتسجل (45.9) ترليون دينار مقابل (40.4) ترليون دينار عام 2016، وكما موضح في الجدول (14).

جدول (14)

مؤشر حجم التجارة الخارجية لعامي 2016 - 2017

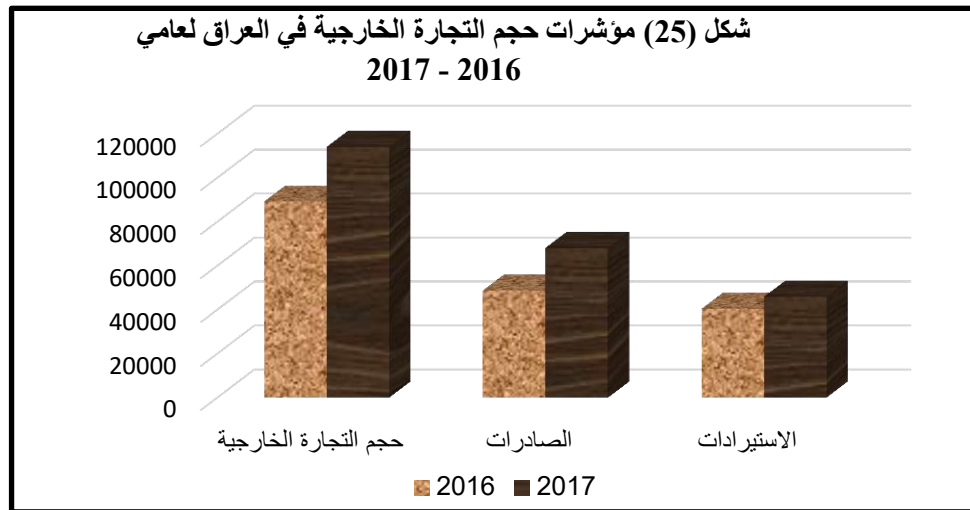
مليار دينار

2017	2016	
114048.8	89248.1	حجم التجارة الخارجية
68149.9	48814.2	الصادرات
45898.9	40433.9	الاستيرادات*

المصدر: البنك المركزي العراقي/ دائرة الإحصاء والأبحاث

*احتسبت الاستيرادات على أساس سيف

البيانات أولية قابلة للتحديث



1- أهم شركاء التجارة الخارجية في العراق

تعتبر الدول الآسيوية من أكبر الشركاء التجاريين حيث تعد سوقاً رئيسية لصادرات العراق، فقد استحوذت على نسبة (61.4%) من إجمالي الصادرات العراقية لعام 2017 فيما بلغت استيرادات العراق من هذه الدول نسبة (49.1%) ، تليها دول أوروبا الغربية بنسبة (24.3%) من إجمالي صادرات العراق تقابلها نسبة (13%) من استيرادات العراق، كما بلغت نسبة صادرات العراق الى كل من دول أمريكا الشمالية والدول العربية (7.8%) و(5.3%) على التوالي مقابل (5.0%) و (25.8%) من صادراتها الى العراق على التوالي، أما النسبة المتبقية من الصادرات والبالغة (1%) فكانت لدول أمريكا الجنوبية ودول افريقيا عدا العربية مقابل نسبة استيرادات العراق من هذه الدول والبالغة (1.4%)، وبلغت نسبة استيرادات العراق من دول أوروبا الشرقية (5.6%) من إجمالي الاستيرادات، اما النسبة المتبقية من استيرادات العراق والبالغة (0.1%) فكانت من نصيب دول اوقيانوسيا كما هو موضح في الجدول (15) .

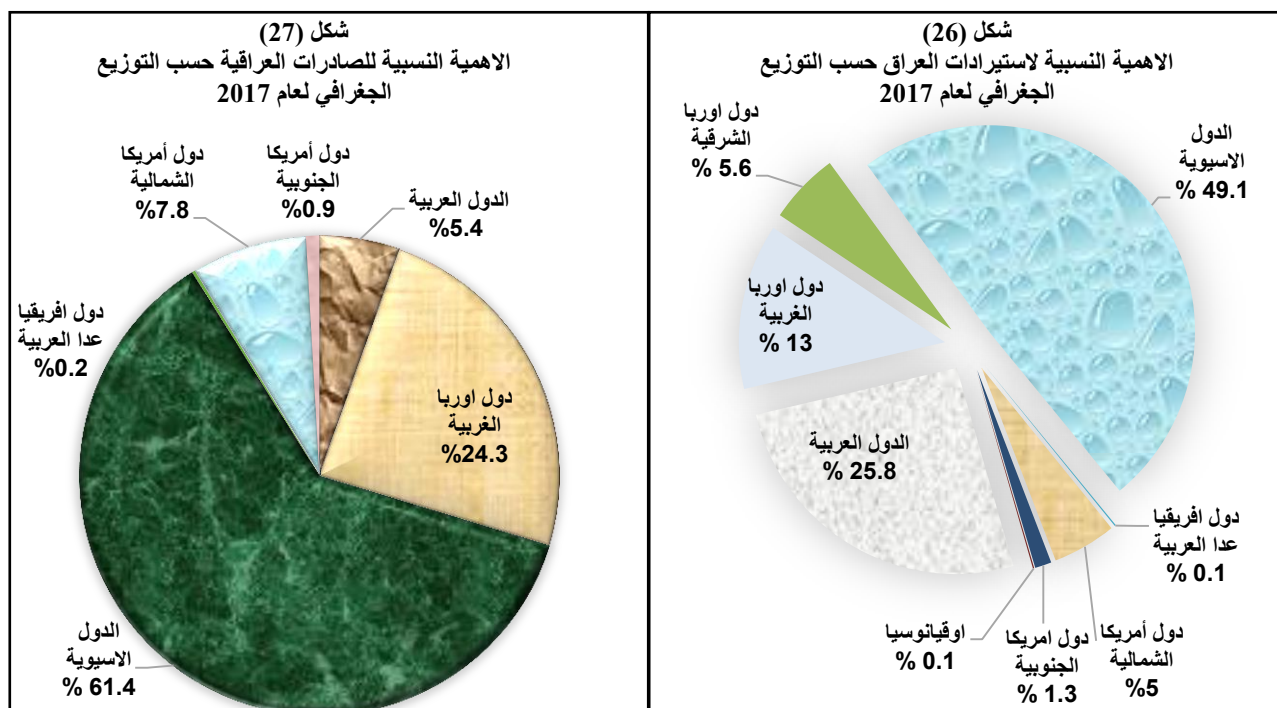
جدول (15)

تطور حجم التجارة مع أهم الشركاء التجاريين خلال عامي 2017-2016

مليار دينار

المساهمة في إجمالي الاستيرادات عام 2017 %	المساهمة في إجمالي الصادرات عام 2017 %	2017		2016		الدولة
		الاستيرادات	الصادرات	الاستيرادات	الصادرات	
25.8	5.4	11842.4	3679.9	10447.7	2606.3	الدول العربية
13.0	24.3	5966.2	16560.6	5264.6	11851.9	دول اوربا الغربية
5.6	0.0	2570.4	0	2244.6	0	دول اوربا الشرقية
49.1	61.4	22536.2	41843.7	19849.3	29967.2	الدول الآسيوية
0.1	0.2	46.2	136.2	40.3	107.6	دول افريقيا عدا العربية
5.0	7.8	2294.6	5316.2	2021.2	3822.6	دول أمريكا الشمالية
1.3	0.9	596.7	613.3	534.3	458.6	دول أمريكا الجنوبية
0.1	0.0	46.2	0	31.9	0	دول اوقيانوسيا
100.0	100.0	45898.9	68149.9	40433.9	48814.2	المجموع العام

المصدر: البنك المركزي العراقي / دائرة الإحصاء والأبحاث
البيانات أولية قابلة للتعديل



2- التركيب السلعي للصادرات العراقية

سجلت فقرة الوقود المعدنية التي تضم (النفط الخام والمنتجات النفطية) أعلى نسبة مساهمة بلغت (99.8%) من إجمالي الصادرات العراقية، فيما سجلت بقية الفقرات (المواد الغذائية والحيوانات الحية، المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود، المواد الكيميائية، سلع مصنعة، مكائن ومعدات نقل والسلع غير المصنفة) النسبة المتبقية والبالغة (0.2%)، وكما مبين بالجدول (16).

جدول (16)
الهيكل السلعي للصادرات لعامي 2016 - 2017

مليار دينار

السلع	2016	الأهمية النسبية %	2017	الأهمية النسبية %
المواد الغذائية والحيوانات الحية	1.2	0.0	33.2	0.1
المشروبات والتبغ	0	0.0	0	0.0
المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	4.7	0.0	15.4	0.0
*الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها	48807.1	100.0	68066.9	99.8
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	0	0.0	0	0.0
المواد الكيماوية	0	0.0	0	0.0
سلع مصنعة	1.2	0.0	1.2	0.0
مكائن ومعدات نقل	0	0.0	33.2	0.1
مصنوعات متنوعة	0	0	0	0.0
السلع غير المصنفة	0	0.0	0	0.0
المجموع	48814.2	100.0	68149.9	100.0

المصدر: البنك المركزي العراقي/ دائرة الإحصاء والأبحاث
*تتضمن الصادرات النفط الخام والمنتجات النفطية
البيانات أولية قابلة للتعديل



3. التركيب السلعي للاستيرادات العراقية

سجلت فقرة المكائن ومعدات النقل أعلى نسبة مساهمة في إجمالي الاستيرادات لعام 2017، إذ بلغت (38.5%) يليها فقرتي (مصنوعات متنوعة) و (سلع مصنعة) لتسجل نسبة (15.8%) و (11.4%) على التوالي من إجمالي الاستيرادات، فيما سجلت فقرات (الوقود المعدنية وزيوت التشحيم)، (المواد الكيماوية)، (زيوت وشحوم حيوانية ونباتية) وفقرة (المواد الغذائية والحيوانات الحية) النسب البالغة (9.8%، 6.7%، 6.4%، 5.4%) على التوالي، أما بقية الفقرات (السلع غير المصنفة)، (المواد الخام باستثناء الوقود) وفقرة (المشروبات والتبغ) فقد سجلت النسب المتبقية البالغة (2.9%، 1.8%، 1.3%) على التوالي من إجمالي الاستيرادات وكما مبين بالجدول (17).

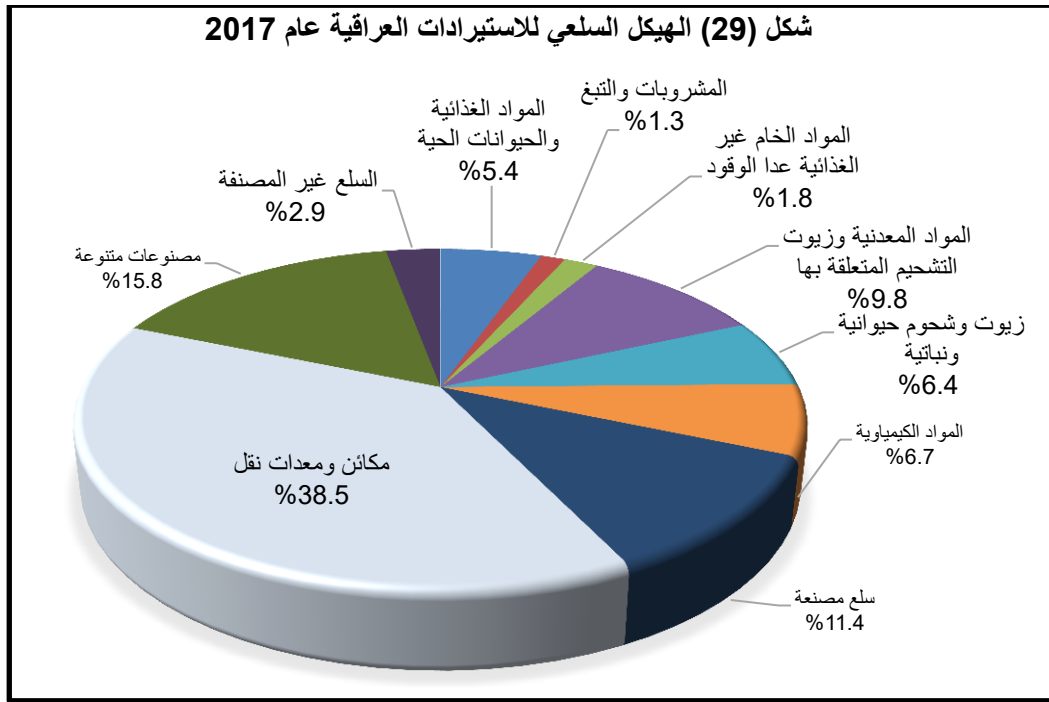
جدول (17)

الهيكل السلعي للاستيرادات لعامي 2016 - 2017

مليار دينار

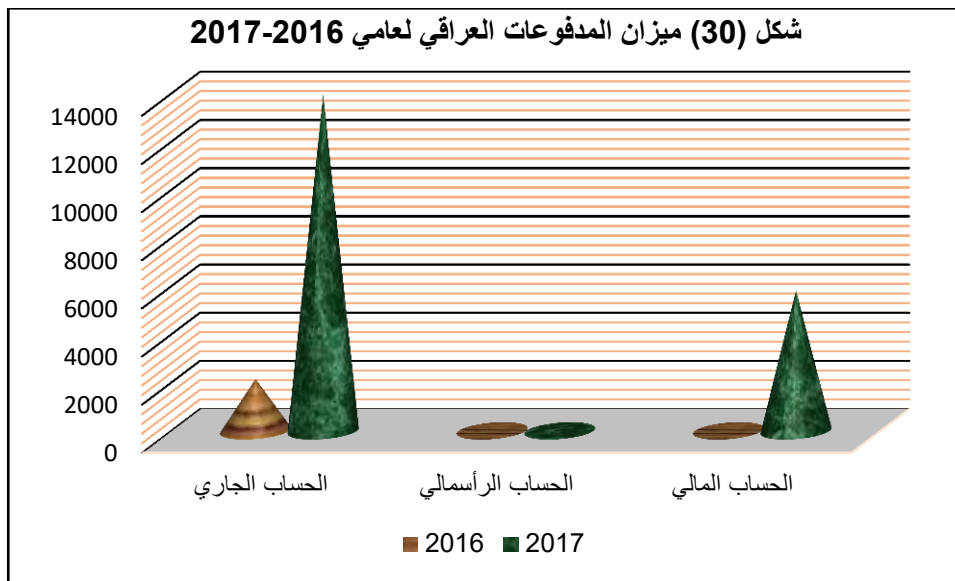
السلع	2016	الأهمية النسبية %	2017	الأهمية النسبية %
المواد الغذائية والحيوانات الحية	2183.2	5.4	2479.3	5.4
المشروبات والتبغ	526.0	1.3	596.7	1.3
المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	728.1	1.8	826.4	1.8
الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها	3962.1	9.8	4498.0	9.8
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	2587.4	6.4	2937.5	6.4
المواد الكيماوية	2709.1	6.7	3074.9	6.7
سلع مصنعة	4609.8	11.4	5232.1	11.4
مكائن ومعدات نقل	15566.9	38.5	17671.2	38.5
مصنوعات متنوعة	6388.7	15.8	7252.0	15.8
السلع غير المصنفة	1172.6	2.9	1330.8	2.9
المجموع	40433.9	100.0	45898.9	100.00

المصدر: البنك المركزي العراقي/ دائرة الإحصاء والأبحاث
ملاحظة: قيمت الاستيرادات على أساس سيف (cif)
البيانات أولية قابلة للتعديل



ثانياً: ميزان المدفوعات

في ضوء ما متوفر من بيانات، أظهرت نتائج ميزان المدفوعات العراقي خلال عام 2017 فائضاً مقداره (2701.2) مليون دولار كما هو مبين في ملحق جدول (15)، لقد أسهمت عدة عوامل في تحقيق هذا الفائض، والتي تتعكس من خلال استعراضنا لمكونات ميزان المدفوعات العراقي وعلى النحو الآتي:-



أولاً- الحساب الجاري

يعكس مؤشر الحساب الجاري في ميزان المدفوعات سلوك الدولة من خلال الموازنة العامة للدولة وسلوك القطاع الخاص، ومن خلال البيانات المتاحة لدينا، سجل صافي الحساب الجاري فائضاً مقداره (13954.5) مليون دولار خلال عام 2017، ونستعرض أدناه تفاصيل مكونات هذا الحساب وعلى النحو الآتي: -

1- الميزان التجاري

حقق الميزان التجاري خلال عام 2017 فائضاً بقيمة (24608.3) مليون دولار على أساس فوب، حيث سجلت الصادرات الكلية مبلغاً مقداره (57559.1) مليون دولار، أما الاستيرادات الكلية فقد سجلت مبلغاً مقداره (38765.7) مليون دولار على أساس سيف و (32950.8) مليون دولار على أساس فوب، حيث تم استقطاع نسبة (15%) من قيمة الاستيرادات الكلية عن تكاليف الشحن والتأمين لتحويلها من سيف إلى فوب.

2- صافي حساب الخدمات

أظهر صافي حساب الخدمات خلال عام 2017 عجزاً مقداره (10396.4) مليون دولار وجاء العجز المتحقق في هذا الحساب نتيجة زيادة المدفوعات البالغة (16441.6) مليون دولار أغلبها مدفوعات تتعلق بتكاليف الشحن والتأمين على الاستيرادات لتحويلها من سيف إلى فوب. في حين بلغ جانب المقبوضات مبلغاً مقداره (6045.2) مليون دولار تحقق أغلبها في بند السفر والذي يضم القادمين إلى العراق من الرعايا العرب والأجانب لأغراض السياحة وزيارة العتبات المقدسة.

3- حساب الدخل الأولي

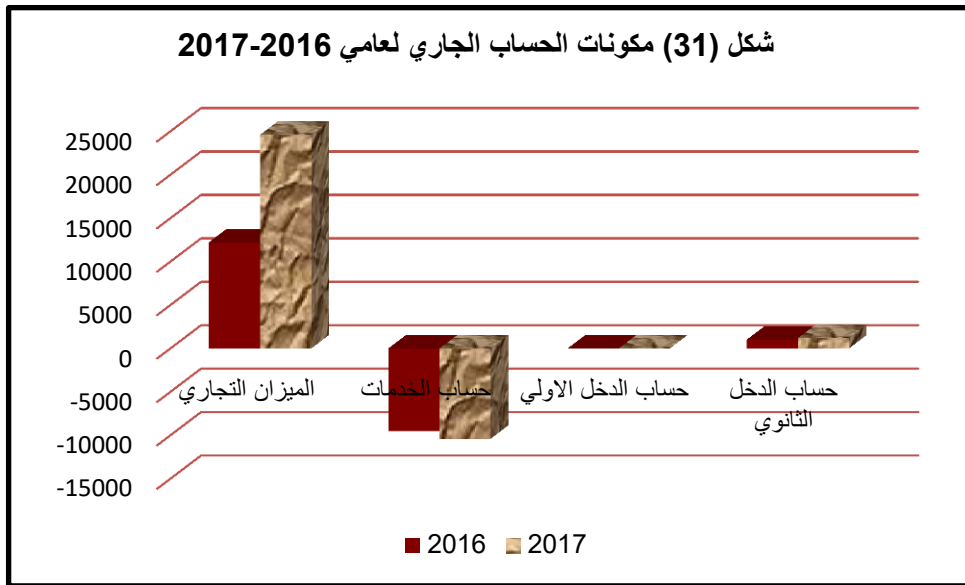
حقق صافي حساب الدخل الأولي خلال عام 2017 عجزاً بلغ (1440.7) مليون دولار وفيما يلي تفصيلاً لهذا الحساب: -

أ- تعويضات العاملين: تمثل المبالغ المحولة من قبل العاملين الذين يعملون خارج موطنهم الأصلي لإقل من سنة، وحققت صافي حساب تعويضات العاملين خلال عام 2017 فائضاً بلغ (35.0) مليون دولار.

ب- دخل الاستثمار: حقق صافي حساب دخل الاستثمار عجزاً بلغ (1475.7) مليون دولار نتيجة لزيادة المدفوعات، أغلبها مدفوعات تتعلق بأرباح الشركات الأجنبية العاملة في العراق المحولة إلى الخارج، إضافة إلى مدفوعات وزارة المالية إلى الخارج عن فوائد الدين العام الخارجي.

4- حساب الدخل الثانوي

حقق صافي حساب الدخل الثانوي خلال عام 2017 فائضاً مقداره (1183.3) مليون دولار نتيجة لزيادة المقبوضات في جانب التحويلات الرسمية البالغة (554.2) مليون دولار عن المنح المقدمة الى العراق من المنظمات الدولية كمساعدات انسانية الى النازحين من المناطق الساخنة ، في حين حقق جانب المدفوعات لهذا الحساب مبلغاً مقداره (22.9) مليون دولار ، فيما حقق صافي التحويلات الخاصة فائضاً بقيمة (652.0) مليون دولار، عن المساعدات العائلية المقدمة من قبل غير المقيمين الى ذويهم ، وتحويلات العاملين الذين يعملون خارج موطنهم الأصلي لأكثر من سنة ، إضافة الى المنح المقدمة الى العراق من المنظمات الانسانية عدا الدولية للنازحين من المناطق الساخنة .



ثانياً- الحساب الرأسمالي

حقق صافي الحساب الرأسمالي خلال عام 2017 عجزاً مقداره (0.9) مليون دولار، ويمثل هذا الحساب التحويلات الرأسمالية الناتجة عن التصرف في الاصول الثابتة إضافة الى المنح الرأسمالية المقدمة الى العراق من قبل منظمات دولية.

ثالثاً - الحساب المالي

حقق صافي الحساب المالي خلال عام 2017 مبلغاً مقداره (5837.8) مليون دولار، وقد ظهر هذا الحساب بإشارة موجبة نتيجة للتطورات التي طرأت على كل من الأصول والخصوم المالية لهذا الحساب، وفيما يلي استعراضاً لمكوناته:-

1- صافي الاستثمار المباشر

حقق صافي هذا الحساب خلال عام 2017 مبلغاً مقداره (5110.2) مليون دولار، نتيجة الزيادة في الأصول المالية الخارجية بقيمة (77.8) مليون دولار، مع انخفاض في الخصوم المالية بقيمة (5032.4) مليون دولار، عن تسديد الكلف الرأسمالية للحقول النفطية المقدمة من قبل مقاولي عقود الخدمة للشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق.

2- صافي استثمار الحافطة

حقق صافي استثمار الحافطة خلال عام 2017 مبلغاً مقداره (2005.2) مليون دولار، وقد ظهر هذا الحساب بإشارة سالبة نتيجة لزيادة الخصوم المالية لوزارة المالية عن سندات الدين (اليورو بوند) البالغة (2000.0) مليون دولار، وانخفاض في الأصول المالية عن الاستثمار في المحفظة الاستثمارية للأوراق المالية لوزارة الدفاع بقيمة (9.7) مليون دولار، في حين حققت القطاعات الأخرى زيادة في كل من الأصول والخصوم المالية نتيجة الاستثمار في المحفظة الاستثمارية بقيمة (5.3 و 0.8) مليون دولار على التوالي.

3- صافي الاستثمار الآخر

حقق صافي الاستثمار الآخر خلال عام 2017، مبلغاً مقداره (31.6) مليون دولار نتيجة زيادة الأصول المالية للقطاع الرسمي بقيمة (3216.4) مليون دولار، في حين حققت الأصول المالية لكل من شركات الإيداع الأخرى والقطاعات الأخرى انخفاضاً بقيمة (241.5، 388.0) مليون دولار على التوالي، كما حققت الخصوم المالية للقطاع الرسمي زيادة بقيمة (2577.1) مليون دولار نتيجة زيادة المسحوب من القروض الخارجية الممنوحة للعراق، في حين بلغت تسديدات الأقساط عن هذه القروض قيمة مقدارها (805.2) مليون دولار، وانخفاض في التزامات الحكومة تجاه مقاولي عقود الخدمة للشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق بقيمة (637.3) مليون دولار مع انخفاض في الخصوم المالية لشركات الإيداع الأخرى بقيمة (21.8) مليون دولار.

4- الأصول الاحتياطية (الاحتياطيات الرسمية)

حققت الأصول الاحتياطية للبنك المركزي خلال عام 2017 فائضاً بلغ (2701.2) مليون دولار، نتيجة زيادة استثمارات البنك المركزي في محفظة الأوراق المالية.

5- فقرة صافي السهو والخطأ

حققت فقرة صافي السهو والخطأ خلال عام 2017، مبلغاً قدره (8115.8) مليون دولار، وقد ظهرت هذه الفقرة بإشارة سالبة مما يعني إن هناك معاملات مدينة لم تسجل في ميزان المدفوعات، أو إن هناك معاملات تخص الاستيرادات سواء الحكومية أو للقطاع الخاص لم تغطي بالكامل، أو قد تكون هناك قيود دائنة قدرت أكثر.



الفصل السادس
تطورات نظام المدفوعات العراقي

Developments of the Iraqi Payment System

دور البنك المركزي في تطوير نظام المدفوعات

يُعد نظام المدفوعات العراقي نظاماً لتبادل المدفوعات الكترونياً ضمن الجهاز المصرفي من خلال شبكة آمنة وكفوءة ، ويعتبر البنك المركزي الجهة المسيطرة والمدير التشغيلي له باعتباره المالك للنظام ويدير حسابات التسوية للمشاركين ليضمن وضوح وكفاءة انظمة الدفع وعمليات النقاص، وتشير التطورات لعام 2017 الى :-

- 1- المشاركة في نظام الدفع الاقليمي العربي لتسوية المدفوعات العربية البينية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية المرتبطة بالتعاملات الاقتصادية الاستثمارية عبر الحدود بين الدول العربية من خلال ربط البنوك المركزية العربية لتعزيز التجارة العربية البينية والاسهام في زيادة التدفقات النقدية والاستثمارية بين الدول العربية حيث تم تصميم النظام من قبل شركة استشارية (شركة BOOZ) وتمت الموافقة على التصميم واعتماده من قبل السادة محافظي البنوك المركزية العربية.
- 2- أتمتة جميع التحويلات المالية بين دوائر ومؤسسات الدولة واستحصال المستحقات عن طريق نظام المدفوعات العراقي من خلال نظام المقاصة الإلكتروني (C-ACH) باستخدام أوامر الدفع (CT) بدلاً من الصكوك، وقد تم البدء بالعمل في بعض الوزارات، كما تم أتمتة عمل لجان المشتريات في هذا البنك عن طريق استخدام أوامر الدفع الإلكترونية (CT) في دفع المستحقات للجهات الخارجية بدلاً عن النقد أو الصكوك.
- 3- استمرار العمل بتقييم نظام المدفوعات ومدى امتثاله للمعايير الدولية وبالتعاون مع البنك الدولي لتقليل المخاطر المتعلقة بالسيولة والإئتمان وللارتقاء بأنظمة الدفع والتسويات في العراق ضمن الاتفاقية مع البنك الدولي والتي تعنى بأنظمة الدفع الإلكترونية في العراق، حيث تم الانتهاء من مسودة (2) من أصل (4) قانون المدفوعات الوطني، لائحة الوكلاء.
- 4- استكمال عمليات الربط مع المقسم الوطني من قبل المصارف (التجاري، بغداد، الخليج، العراق الإسلامي، الدولي الإسلامي، الائتمان، التنمية، الأهلي، الشرق الأوسط وشركة بوابة العراق) بعد الانتهاء من الاجراءات الادارية والفنية والتنظيمية والانطلاق الفعلي للنظام .
- 5- تشكيل مجلس المدفوعات الوطني العراقي ضمن الهيكل التنظيمي للبنك المركزي، والذي يعد حلقة استشارية لدعم البنك المركزي في تحديد أهدافه وتوضيح التوجه

الاستراتيجي له، وتم اعلام مكتب رئيس الوزراء باضافة المجلس ضمن الهيكل التنظيمي للبنك.

6- بعد نجاح مشروع توظيف رواتب موظفي البنك المركزي، تم تعميم المشروع على باقي الوزارات والمؤسسات الحكومية وتشكيلاتها كافة أذ تم توظيف رواتب شركة خطوط الانابيب النفطية و رواتب وزارة الكهرباء(مركز الوزارة)/ مفتش عام وزارة الكهرباء، وديوان الرقابة المالية .

7- تشكيل فريق عمل من دوائر البنك المركزي لتنفيذ واعداد مسودة استراتيجية الشمول المالي وتحديد الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المصارف العاملة في العراق وتحديد المؤشرات الخاصة بالشمول المالي وارسال استمارات خاصة للمصارف كافة ومزودي خدمات الدفع الالكتروني شركات التحويل المالي لقياس نسبة الشمول المالي في العراق.

8- اعتماد الرقم المصرفي الموحد (IBAN) لغرض توحيد أرقام الحسابات المصرفية في جميع المصارف العاملة في العراق الذي يساهم في تحسين مستوى الخدمات المالية والمصرفية من خلال توحيد تركيبة ومواصفات رقم الحساب داخل القطاع المصرفي وقد تم إختيار الصيغة الخاصة بالرقم المصرفي للعراق (IBAN) حيث يتكون من (23) مرتبة.

جدول (18) يوضح أعداد المصارف المشاركة والمبالغ المحولة بالدينار والدولار من قبل المشاركين في أنظمة المدفوعات العراقي.

اسم النظام	عدد المصارف المشاركة في النظام	عدد فروع المصارف المشاركة	عدد التحويلات بالدينار	عدد التحويلات بالدولار	المبلغ بالدينار (مليار)	المبلغ بالدولار (مليار)
نظام RTGS	(70) مصرفاً بالإضافة الى (وزارة المالية، هيئة التقاعد ودائرة رعاية القاصرين)	—	72036	9927	160588.9	3268.7
نظام C- CAH أ- أوامر الدفع الدائنة CT ب- الصكوك الالكترونية CH	(66) مصرفاً بالإضافة الى (البنك المركزي ووزارة المالية)	(40) فرعاً	أ- عدد التحويلات بـ(CT) بلغ (94186) ب- عدد التحويلات بـ(CH) بلغ (477886)	أ- عدد التحويلات بـ(CH) بلغ (1443) ب- عدد التحويلات بـ(CH) بلغ (1883)	أ- المبلغ بـ(CT) (1809.6) ب- المبلغ بـ(CH) (23506)	أ- المبلغ بـ(CT) (88) ب- المبلغ بـ(CH) (410)
نظام IBCS أ- أوامر الدفع الدائنة CT ب- الصكوك الالكترونية CH	(5) مصرفاً	(17) فرعاً	أ- التحويلات بـ(CT) بلغ (600692) ب- عدد التحويلات بـ(CH) بلغ (16776)	أ- عدد التحويلات بـ(CH) بلغ (501) ب- عدد التحويلات بـ(CH) بلغ (32)	أ- المبلغ بـ(CT) (1321) ب- المبلغ بـ(CH) (26553.4)	أ- المبلغ بـ(CT) (41.9) ب- المبلغ بـ(CH) (2.9)

الخطط المستقبلية لتطوير أنظمة الدفع الإلكتروني في العراق

- 1- تفعيل أدوات الدين المباشر: (Debit Collection) يهدف المشروع إلى تفعيل نوع من أنواع أوامر الدفع في نظام المقاصة الإلكتروني (C-ACH) ويتم عن طريقه استحصال المستحقات لصالح الجهة المرسلة وتحدد بفترة استحقاق متفق عليها في العقد المبرم بين الجهتين المرسلة والمستلمة.
- 2- وضع المعايير والمقاييس الفنية لخدمات الدفع الإلكترونية المقدمة من قبل المصارف.
- 3- تنفيذ نظام الدفع السريع (Fast Payment).
- 4- مشروع نظام التسوية الاقليمي بين الدول العربية.
- 5- تنفيذ نظام الأجور (Wages System).
- 6- تطبيق مبادئ البنية التحتية للأسواق المالية بالتعاون مع البنك الدولي.
- 7- تنفيذ مشروع الجباية الإلكترونية من خلال إتمة عمل دوائر الجباية باستخدام أدوات الدفع الإلكتروني بدلاً من النقد أو الصكوك.



الملاحق الإحصائية Statistical Appendices

ملحق جدول (1)

الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية بالاسعار الثابتة لعامي 2016-2017

سنة الاساس 2007=100

مليار دينار

الانشطة الاقتصادية	القيمة المضافة بالاسعار الثابتة لعام 2016	القيمة المضافة بالاسعار الثابتة لعام 2017	الاهمية النسبية %	نسبة التغير %
الزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك	4599	4417.4	2.2	-3.9
التعدين والمقالع :-	121294.8	124604.5	61.5	2.7
- النفط الخام	121044.3	124427.6	61.4	2.8
- الانواع الاخرى من التعدين	250.4	176.9	0.1	-29.4
الصناعة التحويلية	1659.4	2081.6	1.0	25.4
الكهرباء والماء	2238.1	2501.1	1.2	11.8
البناء والتشييد	13378.1	10029.9	5.0	-25.0
النقل والاتصالات والخزن	15316.2	15725.5	7.8	2.7
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	14251.2	14745.2	7.3	3.5
المال والتأمين وخدمات العقارات والاعمال:-	8665.9	9383.7	4.6	8.3
- البنوك والتأمين	951.8	1627.0	0.8	70.9
- ملكية دور السكن	7714.1	7756.7	3.8	0.6
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية:-	19067.1	18982.9	9.4	-0.4
الحكومة العامة	14986.4	14881.4	7.4	-0.7
الخدمات الشخصية	4080.7	4101.5	2.0	0.5
المجموع حسب الانشطة	200469.8	202471.8	100	1.0
ناقصا: رسم الخدمة المحتسب	993.2	943.6	-	-
الناتج المحلي الاجمالي	199476.6	201528.2	-	1.0

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء .

ملحق جدول (2)

الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية بالاسعار الجارية لعامي 2016-2017

مليار دينار

الانشطة الاقتصادية	القيمة المضافة بالاسعار الجارية لعام 2016	القيمة المضافة بالاسعار الجارية لعام 2017	الاهمية النسبية %	نسبة التغير %
الزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك	7832.0	7421.6	3.3	-5.2
التعدين والمقالع :-	61362.0	86119.2	37.8	40.3
- النفط الخام	60965.3	85794.1	37.7	40.7
- الانواع الاخرى من التعدين	396.7	325.1	0.1	-18.0
الصناعة التحويلية	4118.5	5266.9	2.3	27.9
الكهرباء والماء	6334.6	8280.9	3.6	30.7
البناء والتشييد	19170.8	15499.5	6.8	-19.2
النقل والاتصالات والخزن	22683.2	23456.1	10.3	3.4
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	19781	20204.4	8.9	2.1
المال والتأمين وخدمات العقارات والاعمال:-	16113.3	17552.2	7.7	8.9
- البنوك والتأمين	1734.2	2958.4	1.3	70.6
- ملكية دور السكن	14379.2	14593.8	6.4	1.5
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية:-	48284.2	43910.2	19.3	-9.1
الحكومة العامة	41523.3	37024.8	16.3	-10.8
الخدمات الشخصية	6760.9	6885.4	3.0	1.8
المجموع حسب الانشطة	205679.5	227711.0	100	10.7
ناقصا: رسم الخدمة المحتسب	1809.7	1715.8	-	-
الناتج المحلي الاجمالي	203869.8	225995.2	-	10.9

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء .

ملحق جدول (3)

عرض النقد (M2،M1) ومكوناته لأشهر عامي 2016 و2017

مليار دينار

المدة	العملة خارج البنوك	الودائع الجارية	M1	أخرى	M2
كانون الثاني 2016	35168.6	30592.9	65761.5	16786.8	82548.3
شباط	35899.9	31378.0	67278.0	16515.3	83793.3
آذار	37524.8	31531.5	69056.3	16338.1	85394.4
نيسان	39150.5	31009.5	70160.0	16603.3	86763.3
أيار	39344.4	31131.9	70476.3	16742.4	87218.7
حزيران	39993.6	29865.2	69858.8	16883.3	86742.1
تموز	40407.0	30345.5	70752.5	16832.8	87585.3
آب	40502.1	30799.4	71301.5	16712.7	88014.2
أيلول	41270.5	30207.2	71477.7	16940.4	88418.1
تشرين الأول	41490.9	29465.9	70956.8	17130.2	88087.0
تشرين الثاني	41158.7	28992.2	70150.9	16988.2	87139.1
كانون الأول	42075.2	28657.8	70733.0	17349.0	88082.0
كانون الثاني 2017	40803.9	30209.4	71013.3	17427.7	88441.0
شباط	40474.0	30213.3	70687.3	17408.2	88095.5
آذار	40175.4	30619.7	70795.1	17039.9	87835.0
نيسان	39725.1	29731.8	69456.9	17101.8	86558.7
أيار	39975.6	29949.3	69924.9	17086.4	87011.3
حزيران	41343.6	29003.0	70346.6	17235.5	87582.1
تموز	41235.9	29941.8	71177.7	17544.3	88722.0
آب	41043.0	29396.1	70439.1	17896.9	88336.0
أيلول	40701.7	29283.0	69984.7	17756.6	87741.3
تشرين الأول	40671.2	29200.1	69871.3	17761	87632.3
تشرين الثاني	39937.8	31054.7	70992.5	17763.6	88756.1
كانون الأول	40343.3	30818.2	71161.5	18279.8	89441.3

ملحق جدول (4)

المعدل الشهري لسعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي في السوق المحلية
لأشهر عامي 2016 و 2017

دينار / دولار

2017	2016	المدة
1292	1235	كانون الثاني
1272	1240	شباط
1254	1261	آذار
1251	1277	نيسان
1250	1284	أيار
1248	1266	حزيران
1258	1273	تموز
1254	1281	آب
1255	1289	أيلول
1259	1298	تشرين الأول
1252	1296	تشرين الثاني
1251	1303	كانون الأول
1258	1275	المعدل

ملحق جدول (5)

الكميات المباعة من الدولار في البنك المركزي لعامي 2016-2017

مليون دولار

2017				2016				المدة
المجموع	الاعتمادات	حوالة/ تعزيز رصيد	نقد	المجموع	الاعتمادات	حوالة/ تعزيز رصيد	نقد	
3593	1307	1557	729	3319		2876	443	كانون الثاني
3358	167	2491	700	2496		2159	337	شباط
3908		3047	861	2072	122	1690	260	آذار
3621		2740	881	2232	945	1019	268	نيسان
3683		2706	977	2574	1090	1180	304	أيار
2735		2106	629	3070	1602	1017	451	حزيران
3638		2843	795	2210	1132	749	329	تموز
4425		3494	931	3012	1753	740	519	آب
2780		2198	582	2316	1484	513	319	أيلول
3532		2743	789	3211	1894	839	478	تشرين الأول
3461		2722	739	3445	1680	1293	472	تشرين الثاني
3467		2728	739	3567	1422	1635	510	كانون الأول
42201	1474	31375	9352	33524	13124	15710	4690	المجموع

ملحق جدول (6)

مبيعات ومشتريات الدولار الأمريكي خلال عامي 2016-2017

مليون دولار

2017		2016		المدة
المشتريات من وزارة المالية	المبيعات	المشتريات من وزارة المالية	المبيعات	
2620	3593	1200	3319	كانون الثاني
2840	3358	1200	2496	شباط
3800	3908	1250	2072	آذار
2650	3621	2850	2232	نيسان
3750	3683	2237	2574	أيار
3300	2735	1659	3070	حزيران
3125	3638	2000	2210	تموز
4000	4425	2922	3012	أب
2570	2780	2000	2316	أيلول
3000	3532	2600	3211	تشرين الأول
4500	3461	3170	3445	تشرين الثاني
4200	3467	2565	3567	كانون الأول
40355	42201	25653	33524	المجموع

ملحق جدول (7)

ارصدة الايداعات القائمة بالدينار العراقي لمدة (7، 14، 30) يوم لعامي 2016 - 2017

مليار دينار

2017			2016			المدة
(30) يوم	(14) يوم	(7) أيام	(30) يوم	(14) يوم	(7) أيام	
1263	984	328			674	كانون الثاني
1709	576	416			896	شباط
1461	623	385			1372	آذار
1713	513	311			1151	نيسان
1998	400	248			1267	أيار
2039	383	213			1062	حزيران
2272	279	257			716	تموز
2451	150	216	808	1263	493	اب
2405	144	221	1005	1237	416	أيلول
2426	112	227	1252	1029	214	تشرين الأول
1672	161	170	1253	1083	387	تشرين الثاني
845	112	101	1291	969	327	كانون الأول

ملحق جدول (8)

الاحتياطي الإلزامي نهاية عامي 2016 و 2017

مليار دينار

2017		2016		المدة
ودائع القطاع الخاص	الودائع الحكومية	ودائع القطاع الخاص	الودائع الحكومية	
2850	5721	3165	6149	كانون الثاني
2893	5663	3187	6156	شباط
1663	4517	2823	5790	آذار
1707	4478	2924	5699	نيسان
1691	4536	2860	5825	أيار
1719	4576	2798	5817	حزيران
1656	4560	2774	5729	تموز
1700	4477	2845	5555	اب
1668	4425	3010	5535	أيلول
1709	4611	2902	5842	تشرين الأول
1708	4597	2915	5943	تشرين الثاني
1916	4590	2903	5804	كانون الأول

ملحق جدول (9)

حوالات البنك المركزي العراقي أستحقاق (91) و (182) يوم خلال عامي 2016 و 2017

ملايين الدنانير

2017						2016						المدة
معدل سعر الفائدة %	المبلغ المسدد	المبلغ المباع (182) يوم	معدل سعر الفائدة %	المبلغ المسدد	المبلغ المباع (91) يوم	معدل سعر الفائدة %	المبلغ المسدد	المبلغ المباع (182) يوم	معدل سعر الفائدة %	المبلغ المسدد	المبلغ المباع (91) يوم	
2.5		60000								400050		كانون الثاني
			1.5		30000					282000		شباط
	50000									400040		آذار
2.5	15000	40000								4000		نيسان
				30000								أيار
2.5		30000										حزيران
2.5	60000	85000										تموز
2.5		10000	1.5		10000							اب
2.5		100000	1.5		10000	2.5		50000				أيلول
2.5	40000	200020	1.5		40000	2.5		15000				ننتشرين الأول
2.5		105000	1.5	10000	65000							تشرين الثاني
2.5	30000	105000	1.5	10000	40000							كانون الأول
2.5	195000	735020	1.5	50000	195000	2.5		65000		1086090		المجموع

ملحق جدول (10)

رصيد الودائع لدى المصارف التجارية حسب النوع والقطاع لعامي 2016، 2017

مليون دينار

2017	2016	الفقرات
14804965	14270361	الحكومة المركزية
11207369	10490329	جارية
0	0	توفير
3597596	3780032	ثابتة
26150312	24419952	المؤسسات العامة
22128901	20091448	جارية
8541	146	توفير
4012870	4328358	ثابتة
26093354	23708420	القطاع الخاص
14502740	13346147	جارية
10570546	9554953	توفير
1020068	807320	ثابتة
67048631	62398733	المجموع

ملحق جدول (11)

رصيد الائتمان النقدي المباشر الممنوح من قبل المصارف التجارية حسب النوع والقطاع
لعامي 2016، 2017

مليون دينار

2017	2016	الفقرات
11279281	11615969	الحكومة المركزية
1247	1228	المكتشف
162	5469	الاوراق التجارية المخصصة
11277483	11608884	القروض والسلف
389	388	ديون متاخرة التسديد
7221255	7383184	المؤسسات العامة
166454	167926	المكتشف
0	0	الاوراق التجارية المخصصة
7047956	7209710	القروض والسلف
6845	5548	ديون متاخرة التسديد
19452293	18180970	القطاع الخاص
2182102	2898109	المكتشف
295243	148564	الاوراق التجارية المخصصة
12641614	11793743	القروض والسلف
4333334	3340554	ديون متاخرة التسديد
37952829	37180123	المجموع

ملحق جدول (12)

التوزيع القطاعي للائتمان النقدي والتعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية لعامي

2017-2016

(مليون دينار)

الائتمان التعهدي		الائتمان النقدي		الأنشطة
2017	2016	2017	2016	
122589	10314	1744180.5	2128635	الزراعة والصيد
1920	3078	6	770	التعدين
193818.5	119708	1734325	1854508	الصناعة التحويلية
247447	201803	2295415	1461699	الماء، الكهرباء والغاز
20422314	27002436	6099278.5	5655983	التجارة، المطاعم والفنادق
175718	191782	2642232	2775601	النقل، التخزين والمواصلات
354937	432857	1049714	842059	التمويل والتأمين
2926970	2788587	14495900	14508699	خدمات المجتمع
2022887	2093428	1882	31870	العالم الخارجي
1182776	437614	7889896	7920299	التشييد والبناء
27651378	33281607	37952829	37180123	المجموع الكلي

ملحق جدول (13)

مكونات إيرادات الموازنة العامة للدولة (فعلي) لعام 2016 (فعلي) لعام 2017

مليار دينار

أبواب الإيرادات	2016	2017	نسبة التغير %	نسبة المساهمة لعام 2017 %
الإيرادات النفطية والثروات المعدنية	44267.1	65071.9	47	84.1
الضرائب على الدخل والثروات	3229.5	4533.8	40.4	5.9
إيرادات أخرى	1866.9	2217.1	18.8	2.9
الإيرادات التحويلية	3020.5	2202.6	-27.1	2.8
الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج	632.3	1764.5	179	2.3
الرسوم	669.2	788.2	17.8	1
حصة الموازنة من أرباح القطاع العام	682.8	700.9	2.7	0.9
الإيرادات الرأسمالية	40.9	56.9	38.9	0.1
المجموع الكلي للإيرادات	54409.2	77335.9	42.1	100

المصدر: وزارة المالية/ دائرة المحاسبة

ملحق جدول (14)

(الانفاق الجاري) للميزانية العامة للدولة (فعلي) لعام 2016 (فعلي) لعام 2017

مليار دينار

أبواب الصرف	2016	2017	نسبة التغير %	نسبة المساهمة %
تعويضات الموظفين	31833.4	32866.5	3.2	55.7
الرعاية الاجتماعية	10350.6	14822.6	43.2	25.1
المنح والاعانات وخدمة الدين	6514.1	6857.6	5.3	11.6
المستلزمات السلعية	1241.9	2922.5	135.3	4.9
المستلزمات الخدمية	680.8	753.7	10.7	1.3
صيانة الموجودات	327.6	358.5	9.4	0.6
البرامج الخاصة	50.4	236.8	370	0.4
الالتزامات والمساهمات	78.9	95.3	20.8	0.2
النفقات الرأسمالية	95.8	112.2	17.1	0.2
المجموع	51173.4	59025.7	15.3	100

المصدر: وزارة المالية/ دائرة المحاسبة

ملحق جدول (15)

ميزان المدفوعات العراقي السنوي لعام 2017 حسب منهجية الطبعة السادسة

IRAQI BALANCE OF PAYMENTS (BPM6) Annual 2017

Million Of U.S \$

(مليون دولار)

Items	(FOB)	(CIF)	الفقرات
first -current account	13,954.5		اولا- الحساب الجاري
1- Trade balance	24,608.3		1- الميزان التجاري
Exports (F.O.B)	57,559.1		الصادرات (فوب)
– Crude oil	57,129.8		– النفط الخام
– *Governmental	57,129.8		– * حكومي
– private	0.0		– خاص
– Oil Products	213.5		– المنتجات النفطية
– Governmental	170.2		– حكومي
– private	43.3		– خاص
– Other exports	215.8		– الصادرات الاخرى
Imports	32,950.8	38,765.7	الاستيرادات
1.Government Imports	5,622.7	6,615.1	1- الاستيرادات الحكومية
A- consumption imports	2,850.1	3,353.0	أ- الاستيرادات الاستهلاكية
B- capital imports	618.5	727.8	ب- الاستيرادات الراسمالية
C- Refined oil products	2,070.4	2,435.8	ج- استيرادات المنتجات النفطية
D- Other Gov.imports	77.2	90.9	د- الاستيرادات الحكومية الاخرى
E- Cost of currency printing	6.5	7.6	هـ- تكاليف طبع العملة
2- Private Sector imports	27,328.1	32,150.6	2- استيرادات القطاع الخاص
A.Cons. goods imports	6,832.0	8,037.6	أ- استيرادات القطاع الخاص الاستهلاكية
B.Capital goods imports	20,496.1	24,113.0	ب- استيرادات القطاع الخاص الراسمالية
C.Oil products imports private sector	0.0	0.0	ج- استيرادات منتجات نفطية قطاع خاص
2- Services Account, net	-10,396.4		2- صافي حساب الخدمات
Receipts	6,045.2		المقبوضات
Payments**	16,441.6		المدفوعات**
3-Primary Incom Account	-1,440.7		3- حساب الدخل الاولي
Compensation of employee	35.0		تعويضات العاملين
Investment Income	-1,475.7		دخل الاستثمار
– Receipts	467.2		– المقبوضات
– Payments	1,942.9		– المدفوعات
– Interest/external debt	658.3		– الفوائد على الدين العام الخارجي
– others	1,284.6		– اخرى
4-Secondary Incom Account	1,183.3		4 - حساب الدخل الثانوي
Special transfers Included Remittances	652.0		التحويلات الخاصة بضمنها تحويلات العاملين
Official	531.3		التحويلات الرسمية
– Receipts	554.2		– المقبوضات
Total of Grants	510.6		اجمالي المنح
Other current transfers	43.6		التحويلات الجارية الاخرى
– Payments	22.9		– المدفوعات
Total of Grants	0.0		اجمالي المنح
Other current transfers	22.9		التحويلات الجارية الاخرى
UN Compensation Fund	0.0		صندوق التعويضات
Others	22.9		أخرى

* Including the value of oil in kind

*: بضمنها قيمة النفط العيني

**(5814.9) million USD represents the costs of shipment & insurance

بضمنها (5814.9) مليون دولار تكاليف الشحن والتأمين.

Note : Primary data adjustable according to Data Source.

ملاحظة : بيانات اولية قابلة للتعديل حسب مستجدات مصادر البيانات.

تابع ملحق جدول (15)
ميزان المدفوعات العراقي السنوي لعام 2017 حسب منهجية الطبعة السادسة
IRAQI BALANCE OF PAYMENTS(BPM6) Annual 2017

Million Of U.S\$

(مليون دولار)

Items	(FOB)	(CIF)	الفئات
second- Capital Account/ net	-0.9		ثانيا- صافي الحساب الراسمالي
credit	1.9		الدائن
debit	2.8		المدين
third- Financial Account/net	5,837.8		ثالثا- صافي الحساب المالي
1- Direct investment /Net	5,110.2		1- صافي الاستثمار المباشر (في الخارج - في الداخل)
Abroad	77.8		في الخارج (صافي)
In Iraq	-5,032.4		في الداخل (صافي)
2- Portfolio Investment /Net	-2,005.2		2- صافي استثمار الحافظة (الموجودات-المطلوبات)
- Assets	-4.4		- الموجودات
a-General Government	-9.7		أ - الحكومة العامة
drawing	5,172.4		المسحوب (المستثمرة)
paid	5,182.1		المسدد (المطفأة)
b-Other sectors	5.3		ب - قطاعات أخرى
drawing	6.3		المسحوب (المستثمرة)
paid	1.0		المسدد (المطفأة)
- Liabilites	2,000.8		- المطلوبات
a-General Government	2,000.0		أ - الحكومة العامة
drawing	2,000.0		المسحوب (المستثمرة)
paid	0.0		المسدد (المطفأة)
b-other Sectors	0.8		ب - قطاعات أخرى
drawing	1.6		المسحوب (المستثمرة)
paid	0.8		المسدد (المطفأة)
3- Other Investment , net	31.6		3- صافي الاستثمار الآخر
a- Official , net	639.3		أ- صافي الاستثمار الرسمي
- Assets	3,216.4		- الموجودات
- Claims held abroad	-75.1		- المستحقات من الخارج
- Change In Government Available Stock	820.5		- التغير في الرصيد المتاح للحكومة
- Trade Credit	2,430.3		- إئتمانات التجارة
- Other equity	40.7		- حصص الملكية الأخرى
- Liabilites	2,577.1		- المطلوبات
- Obligation on government	-637.3		- التزامات على الحكومة
- Loan disbursements	4,019.6		- المسحوب من القروض
- Amortization	-805.2		- التسديدات
- other accounts	0.0		- حسابات أخرى
b- Private, net/ ODC's	-219.7		ب- صافي الاستثمار لشركات الإيداع الأخرى (الموجودات - المطلوبات)
- Assets	-241.5		- الموجودات
- Liabilites	-21.8		- المطلوبات
c- Foreign Deposites,net /Other Sectors	-388.0		ج- صافي الودائع في الخارج / قطاعات أخرى
4-Reserve assets	2,701.2		4- الأصول الاحتياطية
- Central bank	2,701.2		- البنك المركزي
- Reserves	2,701.2		- الإحتياطيات
- Reserve Assets	2,701.2		- الموجودات الاحتياطية
a-Monetary Gold	0.0		أ- الذهب النقدي
b-Special Drawing Rights	-11.0		ب- حقوق السحب الخاص
c-Reserve Position in the Fund	0.0		ج- وضع الإحتياطي لدى الصندوق
d-Foreign Assets	2,712.2		د- الموجودات الأجنبية
1- Currency and Deposites	-1,263.9		1- العملة والودائع
-With Monetary Authorities	-1,269.7		- لدى السلطات النقدية
-With banks	5.8		- لدى البنوك الخارجية
2- Securities	3,976.1		2- الأوراق المالية
-Equities	0.0		- سندات الملكية
-notes & Bonds	0.0		- سندات وإذونات
- Money Market Instrument\Financtial / Derivatives,net	3,976.1		- أدوات السوق النقدية / صافي المشتقات المالية
3-Other Cliaims	0.0		3-المستحقات الأخرى
Fourth- Errors and omissions Net:	-8,115.8		رابعا - صافي السهو والخطأ
Financial Account-(current account+Capital Account)			الحساب المالي - (الحساب الجاري+الحساب الراسمالي)

Source: Central Bank Of Iraq \ Statistical and Research Department \ Balance Of Payments and External Trade Division.

المصدر: البنك المركزي العراقي/ دائرة الإحصاء والأبحاث / قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية



رقم الايداع في دار الكتب والوثائق العراقية (1653) لسنة 2018